وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم: التجارية

Mohamed Boudiaf University of M'si la
Faculty of Economic, Commercial and
Department of sciences de Commercial
Sciences

العنوان

دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة العالمية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبتين:

كيحول فريحة

بلقندوز مهيرة

تحت إشراف الأستاذ:

أ. د. فرحات عباس

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	المؤسسة	الصفة
أ. د. بوقرة رابح	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	رئيسا
أ. د. فرحات عباس	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	مقررا ومشرفا
أ. د. القري عبد الرحمان	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023م

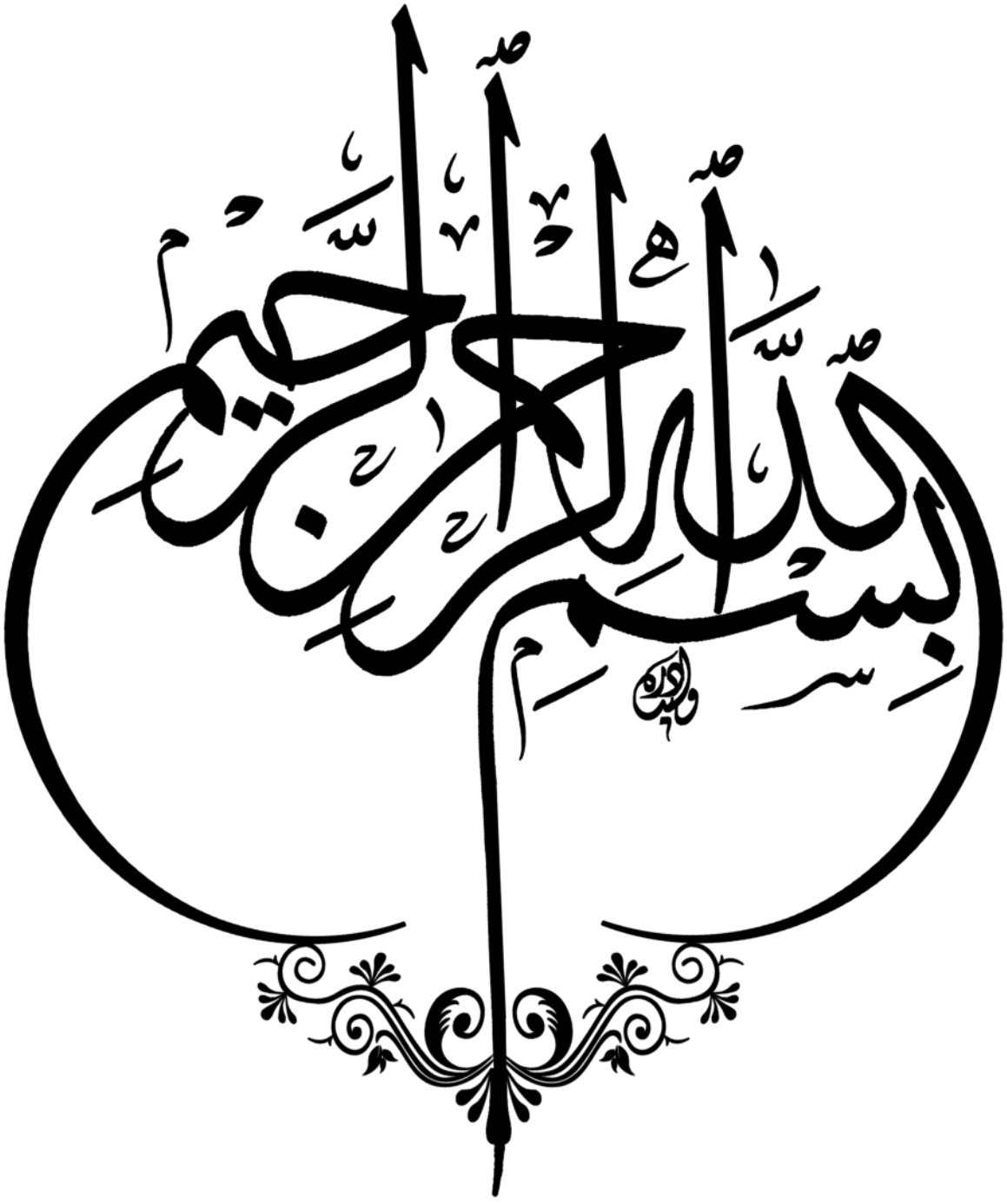
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

شكرا لله ونحمده حمدا كثيرا على هذه النعمة الطيبة والنافعة لنعمة العلم والبصيرة.

إلى كل من مد لي يد المساعدة وساهم في تذليل ما واجهتني من صعوبات

وأخص بالذكر:

الدكتور المشرف " أ.د. بوقرة رابح" والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته القيمة ونسأل الله أن يجعله في ميزان حسناته مع أمنياتي له بدوام الصحة والعافية

كما أتقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير فشكرا لكم جميعا.

إهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى قرة العين إلى من جعلت الجنة تحت قدميها إلى التي وهبتني كل شيء إلى اغلي إنسان أمي الغالية حفظها الله

إلى الرجل العظيم صاحب الصبر الجميل الذي أفنى حياته من اجل تعليمي

إلى اعز إنسان أبي العزيز حفظه

إلى من هم دعمي وسندي في هذه الحياة

إلى من لولا وجودهم لا طعم الحياة

إلى جميع عائلتي

إلى كل ما لم تحمل أسمائهم مذكرتي ولم تنساهم ذاكرتي

محبتكم في الله.

إلى كل الزميلات في قسم العلوم التجارية بدون استثناء

إلى أساتذة قسم العلوم التجارية

إليكم اهدي ثمرة جهدي

فريحة

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكرة المستنير إلى من كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب) أطال الله في عمره

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني رابطة الجأش وراعتني حتى صرت كبيرة (أمي الغالية) أطال الله في عمرها

إلى إخوتي من كان لهم بالغ الأثر في الكثير من العقبات والصعاب

إلى الذين بددوا لي وحشه الطريق .. وملئوا حياتي حبا وأملا وعطاء أحبتي وصدقاتي

إلى من شاركتني حلو هذه المذكرة ومرها

إلى كل الزميلات في قسم علوم التجارية بدون استثناء

إلى أساتذة قسم العلوم التجارية

إليكم اهدي ثمرة جهدي

مهيرة

ملخص

الهدف من دراسة دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة العالمية إلى فهم كيفية تسخير تقنيات التكنولوجيا المالية الحديثة لتعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية. كما تسعى الدراسة إلى تحليل تأثير التكنولوجيا المالية على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتوفير فرص جديدة للدول النامية لدخول الأسواق العالمية، وتعزيز الكفاءة والشفافية في العمليات المالية.

أظهرت نتائج الدراسة أن التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة العالمية من خلال تحسين وتعزيز كفاءة العمليات المالية، وتقليل التكاليف، وزيادة الشفافية، والمساهمة في تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الدول النامية، التجارة العالمية

Abstract:

The goal of studying the role of financial technology in enabling developing countries to integrate into global trade is to understand how to harness modern financial technology techniques to enhance economic growth in developing countries. The study also seeks to analyze the impact of financial technology on improving access to financial services, providing new opportunities for developing countries to enter global markets, and enhancing efficiency and transparency in financial operations.

The results of the study showed that financial technology enables developing countries to integrate into global trade by improving and enhancing the efficiency of financial operations, reducing costs, increasing transparency, and contributing to enhancing the ability of small and medium-sized companies to compete and attract more foreign investments.

Keywords: financial technology, developing countries, global trade

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	I
إهداء	II
ملخص	IN
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول والأشكال	VII
مقدمة	أ
أولا: إشكالية الدراسة	أ
ثانيا: فرضيات الدراسة	ب
ثالثا: أهمية الدراسة	ب
رابعا: أهداف الدراسة	ج
خامسا: أسباب اختيار الموضوع	ج
سادسا: صعوبات الدراسة	د
سابعا: الدراسات السابقة	د
الفصل الأول ماهية التكنولوجيا المالية وتمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة الخارجية	
تمهيد	13
المبحث الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية	14
المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا المالية ومكوناتها	14
المطلب الثاني: فوائد التكنولوجيا المالية للدول النامية	24
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الدول النامية في تطبيق التكنولوجيا المالية	26
المبحث الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية من الاندماج في التجارة العالمية	29
المطلب الأول: دور التكنولوجيا المالية في تحسين البنية التحتية المالية	29
المطلب الثاني: دور التكنولوجيا المالية في زيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية	30
المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالية في خفض تكلفة المعاملات المالية	35
خلاصة	38

الفصل الثاني دراسة تجارب التكنولوجيا المالية في كل كينيا، الإمارات العربية والصين مع الإشارة للجزائر	
تمهيد	**40**
المبحث الأول: دراسة حالة التطبيقات التكنولوجيا المالية	**41**
المطلب الأول: تجربة كينيا في استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الاندماج في التجارة الخارجية	**41**
المطلب الثاني: تجربة الإمارات العربية في استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الاندماج في التجارة الخارجية	**49**
المطلب الثالث: تجربة الصين في استخدام التكنولوجيا المالية لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الأسواق العالمية	**54**
المبحث الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تمكين الجزائر من الاندماج في التجارة الخارجية	**59**
المطلب الأول: دور الحكومة الجزائرية في دعم وتطوير التكنولوجيا المالية	**59**
المطلب الثاني: دور القطاع الخاص الاستثماري في التكنولوجيا المالية	**62**
المطلب الثالث: توصيات لتعزيز دعم وتطوير التكنولوجيا المالية في الجزائر	**64**
خلاصة	**66**
خاتمة	**68**
قائمة المراجع	**74**
الملاحق	**82**

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	الدول الأكثر تطبيقات للتكنولوجيا المالية	28
02	مراحل تطور استخدامات منصة (M-PESA)	42
03	استخدامات مختلف مقدمي الخدمات المالية في كينيا	43
04	إمكانيات سوق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات سنة 2016	50
05	نشاط السحب عبر الجهاز الآلي للفترة 2016-2021	60
06	نشاط الدفع عبر أجهزة الصراف الآلي البيع للفترة 2021/2016	61
07	نشاط الدفع عبر الأنترنت لفترة 2021/2016	62

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	مكونات منظومة التكنولوجيا المالية	17
02	قطاعات التكنولوجيا المالية	18
03	حجم وعدد صفقات قطاع المدفوعات من 2018-2022	19
04	دور إدارة الأصول في مساعدة الشركات على تحسين مواردها	20
05	يوضح صفقات التمويل خلال السنوات 2015-2019	21
06	حجم وعدد الصفقات المتعلقة بخدمات التأمين بين 2019-2022	22
07	تطور الاستثمارات في منصة البلوكتشين (BLOCKHAIN) خلال سنوات 2013-2017	24
08	نسبة السكان البالغين (15) ممن يستفيدون من استخدام الحوالات المحلية والأجور عبر الهاتف المحمول في كينيا لسنتي 2014 و 2017.	45
09	عدد الصفقات السنوية وإجمالي التمويل في قطاع الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط (2015-2019)	53
10	نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التكنولوجيا المالية لعام 2019	58
11	الاستثمارات العالمية في شركات التكنولوجيا المالية	63
12	النمو الإقليمي في استثمارات التكنولوجيا المالية	64

مقدمة

مقدمة:

في ظل التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية والتحولات الاقتصادية العالمية، أصبحت الدول النامية تسعى بشكل متزايد إلى تحقيق التمكين الاقتصادي والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، مما مكّن هذه الدول من تحسين الأنظمة المالية وزيادة الاكتفاء المالي من خلال تقديم خدمات مالية متطورة وميسرة عبر التكنولوجيا الرقمية.

كما تواجه الدول النامية العديد من التحديات في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاقتصادية، ومن بين هذه التحديات نقص الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية، والتحديات الهيكلية الأخرى مثل الفقر والبطالة وضعف البنى التحتية المالية. وهنا يأتي دور التكنولوجيا المالية في توفير حلول مبتكرة وفعالة لهذه التحديات، حيث تمثل وسيلة لتعزيز التكنولوجيا المالية وتمكين الفئات الضعيفة وتحفيز النمو الاقتصادي، وإعطاء فرصا جديدة للمشاركة في التجارة العالمية، حيث تقلل من التكاليف وتحسن من كفاءة العمليات المالية وتوفر وصولا أسهل وأسرع إلى الخدمات المالية، ومن خلال تحسين البنية التحتية المالية وتعزيز الشفافية وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة، مما يمكن التكنولوجيا المالية في إعطاء مكانة راقية للدول النامية في السوق العالمية وزيادة فرصها في التبادل التجاري.

أولا: إشكالية الدراسة:

يواجه الاندماج في التجارة العالمية تحديات كبيرة بالنسبة للدول النامية، حيث تعاني من نقص في البنية التحتية الرقمية، والوصول المحدود إلى الخدمات المالية، وبيئة تنظيمية معقدة. في ظل ذلك، تلعب التكنولوجيا المالية دورًا حيويًا في تمكين هذه الدول من التغلب على هذه التحديات وتحقيق الاندماج الفعال في التجارة العالمية. وجاء بلورة الإشكالية الرئيسية للدراسة كالتالي:

ما مدى فعالية البنية التحتية لتكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية بالاندماج في التجارة العالمية؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل قلق المستهلكين والشركات بشأن سرقة البيانات والاحتيال المالي يعيق اعتماد التكنولوجيا المالية في الدول النامية، مما يؤدي إلى قلة الثقة في استخدامها وتقليل فوائدها المحتملة؟

2- هل غياب التشريعات واللوائح المناسبة قد تعيق تطبيق التكنولوجيا المالية بشكل كامل، مما يعيق إمكانية الاندماج الكامل في التجارة العالمية؟

3- هل الحاجة إلى تحول ثقافي وتدريب لاستيعاب واعتماد التكنولوجيا المالية بشكل كامل في الدول النامية، مما يتطلب جهودًا مكثفة للتوعية والتثقيف بين الأفراد والمؤسسات؟

4- هل القيود التقنية مثل عدم كفاية البنية التحتية الرقمية وضعف الاتصالات الإنترنت قد تقيّد قدرة الدول النامية على استخدام التكنولوجيا المالية بشكل فعّال.

5- كيف يمكن وصف مستوى تبني التكنولوجيا المالية في الجزائر مقارنة بالدول النامية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

من اجل الإجابة على اشكاليه دراسة يمكن الاستعانة بالفرضيات التالية

1- تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهل على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول النامية المشاركة في التجارة العالمية.

2- تعزز التكنولوجيا المالية الشفافية والكفاءة في المعاملات التجارية، مما يقلل من التكاليف ويجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية.

3- تدعم التكنولوجيا المالية تطوير منتجات وخدمات تجارية جديدة، مما يزيد من قدرة الدول النامية على المنافسة في السوق العالمية.

4- تلعب التكنولوجيا المالية دورا هامًا في تمكين المرأة والشباب في الدول النامية من المشاركة في التجارة العالمية.

5- تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، مما يعود بالنفع على الدول النامية.

ثالثا: أهمية الدراسة:

أهمية دراسة دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة العالمية، تكمن في قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية الاقتصادية في هذه الدول النامية بوصفها أداة حيوية لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، تسهم التكنولوجيا المالية في توسيع قاعدة المستخدمين الماليين وتحسين مدى شمولهم، مما يعزز فرص المشاركة في التجارة العالمية. علاوة على ذلك، تعمل التكنولوجيا المالية على تعزيز الشفافية والكفاءة في العمليات المالية، مما يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية ويعزز جاذبيتها كوجهة للأعمال التجارية العالمية. ومن خلال تعزيز القدرة التنافسية للشركات وتحسين كفاءة العمليات، تسهم التكنولوجيا المالية في دعم نمو الصادرات وتعزيز موقع الدول النامية في السوق العالمية.

رابعا: أهداف الدراسة:

- فهم تأثير التكنولوجيا المالية على اقتصادات الدول النامية.
- تحليل كيفية استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية في الدول النامية.
- تقدير تأثير التكنولوجيا المالية على النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع المالية في الدول النامية.
- دراسة آليات تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية للمشاركة بفعالية في التجارة العالمية من خلال التكنولوجيا المالية.
- تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتبني التكنولوجيا المالية في الدول النامية.
- إستكشاف التحديات والعوائق التي تواجه تبني التكنولوجيا المالية في الدول النامية وتقديم توصيات لتخطيها.
- تقديم إطار تنظيمي وقانوني لتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في الدول النامية بشكل مستدام.
- تحليل فرص التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية لدعم تطوير وتعزيز التكنولوجيا المالية في الدول النامية.
- تقديم حلول ومقترحات للنهوض بالدول النامية لقطاع التكنولوجيا المالي واندماجها في التجارة العالمية.
- تقديم توصيات عملية للسياسات العامة والقطاع الخاص لتعزيز دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة العالمية.
- تقييم مستوى تبني التكنولوجيا المالية في الجزائر مقارنة بالدول النامية الأخرى.
- تقديم توصيات للتغلب على التحديات المستقبلية التي قد تواجه تبني التكنولوجيا المالية في الجزائر.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

- يعتبر من المواضيع الحديثة التي أصبح محل اهتمام العديد من المؤسسات الاقتصادية.
- الأهمية البالغة التي يكتسيها الموضوع تبعا لأهمية التكنولوجيا المالية كمصدر أساسي من مصادر التجارة العالمية.
- معرفة كيفية تأثير التكنولوجيا المالية في العالم.
- إبراز أهمية المواكبات التكنولوجية المالية في الدول النامية.
- تعزيز الدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة.

الأسباب الذاتية:

- الرغبة الذاتية والميل الشخصي في معالجة ودراسة موضوع التكنولوجيا المالية.
- ارتباط موضوع البحث بالتخصص الخاص بنا.
- الإعجاب بالموضوع وملامسته للواقع المعاش يوميا.

سادسا: المنهج المستخدم:

تم استخدام المنهج الوصف التحليلي الذي يتناسب مع الموضوع المختار، ويعتبر المنهج الوصفي من أكثر المناهج التي يتم إتباعها في دراسة الظواهر، والذي يقوم على تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف عملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة يقوم على الحقائق المرتبطة بها، ومن بين الأساليب الأكثر استخداما في المنهج الوصفي حيث يقوم هذا الأسلوب على جمع الحقائق والبيانات والمعلومات عن حالة فردية أو مجموع من الحالات بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة.

سابعا: صعوبات الدراسة:

- لقد واجهتنا خلال قيامنا بهذا البحث عدة صعوبات نوردها كالتالي:
- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الأصلية.
- نقص البيانات والإحصاءات المتحصل من المواقع العالمية المتخصصة في التكنولوجيا المالية.

ثامنا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: مولودي عبد الغاني، الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر، 2021-2022.

حاولت الدراسة القيام بالتأصيل النظري والإطار المفاهيمي للمفاهيم الحديثة في القطاع الاقتصادي عامة والأنظمة المالية خاصة من خلال الإحاطة بمجموعة من المفاهيم الأكاديمية المرنة التغيير والمتمثلة في الابتكار المالي والابتكار في التكنولوجيا المالية والشمول المالي والأداء ومحاولة معرفة العلاقة والأثر المتواجد بينها باستخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس والمحددات لقياسها وإبراز نتائجها، حيث تم استخدام عينة من 790 عامل في مجموعة من المؤسسات المالية الجزائرية كعينة للدراسة، تم القيام بمعالجة البيانات باستخدام برنامج (SPSS) و (AMOS) وكانت أهم النتائج المتوصل إليها: أن واقع الابتكار في

التكنولوجيا المالية بدرجة متوسطة موافقة لمستوى الأداء، كما توجد علاقة أثر للابتكار في التكنولوجيا المالية على الأداء إضافة إلى عوامل وهو ما يستوجب على مختلف المؤسسات والهيئات المالية في الجزائر بتبني واعتماد وتطوير مفهوم الابتكار في التكنولوجيا المالية والاهتمام بمتطلبات الخاصة بذلك من أجل تطوير أدائها وتحقيق الأرباح والريادة.

– الابتكار في التكنولوجيا المالية يحظى باهتمام ودراسات نظرية وتطبيقية في الدول الغربية الأجنبية مقارنة بالدول العربية ودول العالم الثالث.

– الابتكار في التكنولوجيا المالية هو ابتكار في الاستخدامات الخاصة بها ومدى انتشارها.

– الطابع الاستراتيجي التطبيقي يعمل على تحسين المنتجات وتطوير الخدمات والرفع من المستوى النوعي للأداء الحالي والمستقبلي.

– الحقيقة الخفية في طبيعة العلاقة بين الابتكار في التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الابتكار المالي ومدى التوسع والانتشار له.

– واقع استخدامات خدمات الدفع في المؤسسات المالية محل الدراسة متوسط.

– واقع الاستخدامات المالية لفائدة الأفراد في المؤسسات المالية محل الدراسة متوسط.

– واقع استخدامات التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية محل الدراسة متوسط.

– واقع استخدامات لفائدة الهيئات المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة متوسط.

– واقع الابتكار في التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة متوسط.

الدراسة الثانية: بريش رابح: دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02 لونيسي علي، الجزائر، 2022–2023.

هدفت الدراسة إلى الطلب المتزايد على منتجات الصناعة المالية الإسلامية وظهور ثقافة التعامل مع مختلف التقنيات التكنولوجية الحديثة، كان لا بد من تبنيها واستخدام الأدوات والتقنيات المتنوعة التي تزيد من انتشار الصناعة المالية. ولذلك يهدف هذا البحث إلى معالجة موضوع الصناعة المالية الإسلامية ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تطويرها من خلال استخدام تقنياتها المختلفة والتي بدورها ساهمت في تحسين منتجاتها مثل التكلفة الزائدة والمضاربة التي أصبحت تنسيقات رقمية وأدوات مثل الصكوك التي تطورت إلى صكوك ذكية تعتمد على blockchain والعقود الذكية.

وفي قطاع التمويل برزت تقنية التمويل الجماعي الإسلامي كحل إضافي للمشاكل التي تجعل من الصعب تمويل بعض أنواع المؤسسات والفئات المحرومة مالياً من مصادر التمويل التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنوك المركزية إصدار عملات رقمية مغطاة بأموال لا تقدر بثمن. أن تكون المعادن متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وباستخدام المنهج الوصفي، يوضح هذا البحث الأدبيات المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية والتكنولوجيا المالية، وبعد سرد التقنيات الحديثة المختلفة للتكنولوجيا المالية، نوضح كيفية استخدامها في الصناعة المالية التقليدية والإسلامية، مع الإشارة إلى تجارب ومبادرة شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية التي استخدمت هذه التقنيات لتقديم منتجاتها المالية. وأخيرا نشير إلى واقع التكنولوجيا المالية في دولتي المملكة العربية السعودية وماليزيا، فضلا عن تطبيق التكنولوجيا المالية لتطوير الصناعة المالية التقليدية والإسلامية في الجزائر.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تساهم بشكل كبير في تحسين جودة الخدمات المالية الإسلامية، حيث مكنت من إيجاد حلول تعتمد على التقنيات الحديثة، مما سهل انتشار الصناعة المالية الإسلامية، على الرغم من حداثة التكنولوجيا المالية. وفي الجزائر هناك توجهات نحو بناء بيئة قانونية وتنظيمية لتطوير الصناعة المالية الإسلامية، ودعم التكنولوجيا المالية من خلال إنشاء مختبر خاص بها، فضلا عن تشجيع الشركات الناشئة في هذا القطاع.

الدراسة الثالثة: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في العلوم المالية ومحاسبة، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023-2024.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال أولاً دراسة وتقييم تطور التوجهات الدولية والمحلية في تبني الحلول المبتكر التي وفرتها التكنولوجيا المالية كالدفعات الرقمية والتحويلات ودار الاستثمارات وغيرها، إضافة إلى تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي، وثانيا محاولة الوقوف على مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي على النطاق الدولي وتقصي ذلك في الجزائر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

كما تبين من خلال الدراسة أنه على مستوى الجزائر شهدت خدمات التكنولوجيا المالية تقدما محتشما نتيجة لما بدلته الحكومة من جهود من أجل تحسين البنية التحتية للخدمات المالية، حيث تم إطلاق مبادرات من خلال تطوير نظام النقد الآلي ومختبر للتكنولوجيا المالية بهدف دعم الدفع الإلكتروني وتعزيز هذا القطاع في البلاد، ومع ذلك تبقى الجزائر تواجه عدة تحديات في توسيع هذا القطاع، بسبب الفجوات الرقمية وعدم المساواة في الوصول للخدمات المالية ونقص الثقة في النظام المالي، لذا تبقى الحاجة ملحة لمزادة الوعي بالخدمات المالية وتوسيع استخدام التكنولوجيا المالية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن استخدام التكنولوجيا المالية ساهم بشكل كبير في تعزيز وتحسين الشمول المالي على مستوى مختلف مناطق العالم من الأمريكيتين إلى أوروبا، الشرق الأوسط وإفريقيا وصولاً إلى آسيا والمحيط الهادئ، وتفسير ذلك يعود إلى كفاءة تقنيات التكنولوجيا المالية في توفير خدمات مالية متقدمة وسهلة الموصول، وهذا ما يتيح للأفراد سهولة الاستفادة من هذه الخدمات، كما يرفع من درجة الثقة بالنظام المالي ويقلل من فجوة الوصول إلى الخدمات المالية بين مختلف فئات السكان.

واستخلص النتائج المتوصل إليها، أوصت الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية الرقمية والاتصالات لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية، وتعزيز التعليم المالي وتقديم الدعم للابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال، مع التركيز على تطوير السياسات واللوائح لضمان تعزيز التكنولوجيا المالية وتحقيق الشمول المالي لجميع شرائح المجتمع.

الدراسة الرابعة: بلحاج نور الهدى، دور التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الخدمات المصرفية، دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية والخاصة في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021-2022.

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القلب النابض في كل المؤسسات والمنظمات مهما اختلف نشاطها، وفي المجال الاقتصادي وبالتحديد في المؤسسات المصرفية فان الخدمة المصرفية قبل تقديمها للزبائن تمر بعدة مراحل من التطوير، والذي يعبر عن مسايرة البنك لطلبات زبائنه من جهة ومسايرة التطورات الحاصلة في الساحة العالمية من جهة أخرى، فتطوير الخدمات المصرفية في فلك العولمة المالية والثورة التكنولوجية والاقتصاد الرقمي أصبح مهمة رئيسية في البنوك في مناخ تنافسي يتغير معطياته كل

يوم، وقد غيرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفاهيم كانت مستقرة في العمل المصرفي وكان أثرها واضحا خلال الأزمة الصحية كوفيد 19.

وقد اختير مجتمع الدراسة عينة من بنوك والية بسكرة العمومية والخاصة واستخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات حيث تم تحليل عينة حجمها (106) موظف باستخدام برنامج SPSS واستخدمت عدة أساليب إحصائية الاختبار فرضيات الدراسة وتم الوصول إلى مجموعة من النتائج:

-أن هناك عالقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأبعادها المختلفة وتطوير الخدمات المصرفية في البنوك العمومية والخاصة مح الدراسة عند مستوى معنوية 0.05.

-يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأبعادها المختلفة في تطوير الخدمات المصرفية في البنوك العمومية والخاصة مح الدراسة عند مستوى معنوية 0.05.

-لا توجد فروق في تصورات المستقصين سواء العمومية أو الخاصة حول دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الخدمات المصرفية.

وخلصت الدراسة إلى جملة من الاقتراحات من أهمها: على البنوك الجزائرية العمل ضمن استراتيجية واضحة المعالم ترتكز على الاستثمار في العنصر البشري، تدعيم وتعزيز بنية التحتية للتكنولوجيا المالية، منح تسهيلات من طرف الدولة للمستثمرين في قطاع الاتصالات لزيادة حجم وتدفق الأنترنت ذات التدفق العالي والذي يعتبر عصب الخدمات المصرفية المتطورة.

الدراسة الخامسة: إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وإنعكاسته على القطاع الخاص في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير التحول الإقليمي والعالمي الحديث، والدور المتنامي للشركات متعددة الجنسيات، وظهور المناطق الاقتصادية وظهور نظام اقتصادي عالمي جديد، فريد من نوعه في عدد من السمات والخصائص التي يمكن تلخيصها في تقدمه. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أدى ذلك إلى الانفتاح المتبادل للاقتصاد ويوم الأحد-حرية التبادل وتحويل الحياة في ما يسمى بالقرية العالمية، وبالتالي توسيع التكامل الاجتماعي والاقتصادي للنظام الاقتصادي العالمي.

وقد ساهمت هذه المنافسة المتزايدة في خلق تحديات جديدة في الدول النامية بسبب التفاوت في درجة النمو بين الدول النامية والمتقدمة، ودفعت العديد من هذه الدول إلى التحول إلى استراتيجيات قائمة على سياسات مفتوحة تتماشى مع مختلف التغيرات والتطورات المعروفة للعالم. والتفاعل الصحيح بين الاقتصادات

المحلية لهذه البلدان والاقتصاد العالمي. وسيساعد ذلك على تقليص الفجوة مع البلدان المتقدمة وضمان اندماجها في الاقتصاد العالمي.

والجزائر بوصفها بلدا ناميا، أن تتبع الاتجاه الحالي للتغيير العالمي والانتقال من نظام اقتصادي مركزي إلى اقتصاد السوق، وكانت الدولة الخاضعة للإدارة الأولى هي المسؤولة الوحيدة عن تمويل الاقتصاد وحاولت إنشاء الأساس الاقتصادي باستثمارات كبيرة في مجالات مختلفة وفقا لسياسة الخطة الاقتصادية. لكن سرعان ما تسبب هذا النموذج في تضخم حجم الديون، خاصة مع أزمة النفط في عام 1986 وما تلاه من انخفاض في الإيرادات المالية للجزائر، وتعتبر هذه الخطوة الأولى في البدء بالانفتاح والانفتاح على العالم الخارجي، الأمر الذي أجبر الجزائر. مثل البلدان النامية الأخرى التي تعاني من الديون، والاعتماد على صندوق النقد الدولي. ومن أهم النتائج استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحسين الوضع المالي في البلاد. وخلصت بنتائج كالتالي:

– شهد الاقتصاد العالمي جملة من التغيرات الجوهرية خصوصا عند مطلع التسعينات نتيجة الأوضاع التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وما خلفته من معطيات اقتصادية جديدة على المستوى الدولي مما مهد لولادة نظام اقتصادي عالمي جديد.

– بذلت الجزائر في إطار الانتقال من النظام الموجه إلى نظام اقتصاد السوق مجهودا في سبيل تأطير وتوجيه استثمارات القطاع الخاص بسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار وبعث المؤسسات المؤطرة له وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والهيئات المكملة لها وتخصيص الأموال اللازمة لتطويرها.

– أصبح القطاع الخاص في الجزائر يلعب دورا متناميا من خلال تواجده في كل فروع الأنشطة الاقتصادية بعد أن كان مقتصرا على قطاع الصناعات الغذائية والخدمات.

– إن الاندماج في الاقتصاد العالمي ليس خيرا خالصا ولا شرا خالصا بالنسبة للبلد المعني، حيث لن يؤدي هذا الاندماج بصورة آلية أو تلقائية إلى الإضرار بالبلد أو نفعه وإنما يتوقف الأمر عليه أولا وأخيرا فإذا ما أخذ بسياسات سليمة تزيد من قدرته على المنافسة وتعزز من موقعه وتدعم مركزه التفاوضي مع الغير، جاءت النتيجة إيجابية وإلا انعكست النتيجة سلبا عليه.

التعقيب على الدراسات السابقة

استعراضنا في هذه الدراسة عددا من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة العالمية والمواضيع المرتبطة بهم سعيا منا في إثراء

الإطار النظري للدراسة والإفادة منها في التعرف على المقاييس المستخدمة في الدراسات السابقة والدراسة الحالية، وقد ساعدتنا الدراسات السابقة في التعرف على أهم متغيرات الدراسة وتفسير النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، وهنا يمكننا القول أنه من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولنها قد سمحت لنا بكشف جوانب عدة ذات أهمية بالغة فيما يتعلق بمصادر التكنولوجيا المالية على الاندماج في التجارة العالمية، والتي تهدف إلى الكشف عن مدى تأثيرها على تنمية الاقتصاد العالمي بصفة عامة وبالنسبة للدول النامية بصفة خاصة، وهذا انطلاقا من الواقع الحقيقي والتركيز على عملية اتخاذ قراراتها من حيث طبيعتها، واستنادا إلى كل ما تم الإشارة إليه من قضايا هذه الدراسات والأبحاث فإننا نستطيع أن نقول أنها ساعدتنا في معرفة مشكلة الدراسة وبناء نموذج الدراسة وبعض المؤشرات الرئيسية.

موقع دراستنا من الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة التي تناولها في دراساتنا والمتعقلة بموضوع دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة العالمية ولقد تم توظيف أهم الدراسات التي اشتركت في متغيرات دراستنا، قصد الإلمام والاستفادة من تلك الدراسات الميدانية للقيام بدراستنا الحالية.

وجاءت دراستنا الحالية بدراسة وصفية تحليلية لكافة متغيرات الدراسة بصور واضحة، والهدف منها تكملت جملة من النقائص وفك الغموض والأخطاء الشائعة التي لاحظناها في بداية الشروع في دراستنا.

أولا: أوجه التشابه

تتمثل أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في النقاط التالية:

1- المنهج المستعمل: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكل من الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

2- أدوات جمع البيانات: تم الاعتماد على الاحصائيات المقدمة من المواقع العالمية التي تعمل على تتبع مؤشرات التكنولوجيا المالية كأداة لجمع البيانات والقيام بتحليلها بشكل دقيق.

ثانيا: أوجه الاختلاف

تختلف دراستنا من حيث طريقة التناول والتحليل عن الدراسات السابقة وهذا ما قدت لنا درستنا الحالية مع الدراسات السابقة إضافات جوهرية لأهمية دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة العالمية.

كما أن هناك العديد من أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة سواء من حيث الزمان والمكان، العينة، منهجية الدراسة، كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تكوين فكرة في الإطار النظري وبناء مشكلة الدراسة، وطريقة تحليل الاحصائيات ومناقشة الفرضيات المتوصل إليها.

الفصل الأول

ماهية التكنولوجيا المالية وتمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة الخارجية

تمهيد:

شهدت التكنولوجيا المالية نمواً متسارعاً في العصر الحديث، حيث أصبحت تلك التكنولوجيا لا غنى عنها في عالم الأعمال المالية والتجارية. واحدة من أهم فوائد التكنولوجيا المالية هي تمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة الخارجية بشكل أكبر وأفضل. تكنولوجيا المالية، أو ما يُعرف بـ "فينتك"، تشمل مجموعة من التطبيقات والحلول التقنية التي تهدف إلى تيسير وتحسين العمليات المالية والتجارية. وتتضمن هذه التقنيات مثل الدفع الإلكتروني، والتمويل الجماعي، والتحليلات المالية الذكية، وغيرها الكثير.

حيث سنتطرق لماهية التكنولوجيا المالية ودور التكنولوجيا المالية في زيادة فرص الخدمات المالية وخفض تكاليف المعاملات المالية من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية

المبحث الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية من الاندماج في التجارة العالمية

المبحث الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية (FinTech) هي مجال يرتكز على استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين وتيسير الخدمات المالية والمصرفية. تتضمن التكنولوجيا المالية مجموعة واسعة من الابتكارات التقنية التي تهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتقليل التكلفة، وزيادة الكفاءة.

المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا المالية ومكوناتها

تتسارع وتيرة التطور التكنولوجي في جميع جوانب الحياة اليومية، والقطاع المالي ليس استثناءً من ذلك. إن ثورة التكنولوجيا المالية، المعروفة بـ "فينتك"، تمثل تحولًا هائلًا في كيفية تقديم واستخدام الخدمات المالية.

مما تتضمن التكنولوجيا المالية فوائد في زيادة الكفاءة والشفافية في العمليات المالية، وتقليل التكاليف التشغيلية وتحسين تجربة المستخدم، بالإضافة إلى توفير فرص جديدة للابتكار والنمو في القطاع المالي.

أولا: تعريف التكنولوجيا المالية

يعبر عن التكنولوجيا المالية اختصار بـ "فينتك" أو 'fin–tech' وهو مصطلح مركب من مقطعين "Fin" اختصارا لكلمة "Finance" وكلمة"Tech" اختصارا لكلمة "Technology'" وتعني الاعتماد على الابتكارات والتحديثات في أساليب المالية التقليدية والخدمات المالية، وتسهيل إدارة العمليات المالية في الشركات وإدارة الأموال للأشخاص واستخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية، والخدمات الاستثمارية عبر الهاتف، والعملات الرقمية المشفرة، لتسهيل وصول هذه الخدمات للعملاء في أي وقت وفي أي مكان.[1]

كما تشير "الفينتك" إلى كافة الخدمات المالية الرقمية التي تستخدم التكنولوجيا في تنفيذ خدماتها، سواء في مجال الدفع الالكتروني، والبطاقات الائتمانية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، والبنوك الإلكترونية، والعملات الرقمية والبلوكشين والمحافظ الإلكترونية، وغيرها الخدمات المالية التي توفر للأفراد خدمة بسيطة وسهلة وآمنة لتلبية احتياجاتهم.[2]

وحسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الإختراعات مجموعة

---

[1]–سميرة وآخرون، واقع وتحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، المجلد19، العدد02، 2022، ص 170.

[2]– زواويد لزهاري، وتعسية حجاج، التكنولوجيا المالية لثورة الدفع المالي الواقع والآفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد03، 2017، ص 74.

البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية.[1]

بصورة عامة هي أي اختراع تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية، وهذه الإبتكارات التي أستخدمت في هذه الصناعة وطورت تكنولوجيات جديدة تنافس الأسواق المالية التقليدية، وكان للشركات الناشئة دور كبير في عملية ابتكار تكنولوجيات جديدة، ولكن العديد من البنوك العالمية الكبيرة مثل 2 HSBC وكردت سويز طوروا أفكار الفينتك الخاصة بهم.[2]

وبالتالي يستخدم مصطلح التكنولوجيا المالية لوصف مجموعة متنوعة من نماذج أعمال مبتكرة والتكنولوجيات الناشئة التي لها القدرة على تحويل صناعة الخدمات المالية، حيث تقدم نماذج الأعمال المالية المبتكرة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية واحدة أو أكثر من المنتجات أو الخدمات المالية بطريقة آلية من خلال استخدام شبكة الإنترنت. ومن خلال ذلك، فإنها تفصل الخدمات المالية المختلفة التي يقدمها عادة مقدمي الخدمات كالمصارف القائمة، الوسطاء أو مدراء الاستثمار، فعلى سبيل المثال: منصات التمويل الجماعية؛ منصات إقراض وسيطة أو بيع قروض من نظير لآخر؛ المشورات التلقائية؛ فضلاً عن خدمات الوساطة والاستثمار المقدمة من خلال منصات التداول الاجتماعي.[3]

ثانيا: مكونات التكنولوجيا المالية

لقد مكنت التكنولوجيا المالية من فك احتكار الخدمات المالية من طرف البنوك وبعض المؤسسات المالية بدخول عدة أطراف أخرى في هذا المجال في ظل التطورات الحاصلة في قطاع المال، مع التركيز على تحقيق الأهداف التي تتلاءم مع ما يشهده العالم من تطورات.

---

[1]– حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانوني والاقتصادية، المجلد08، العدد01، 2019، ص 401-402.

[2]– سالم محمد معطش العنزي، تأثير التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تعزيز جودة الخدمات المصرفية الإلكتونية بالبنوك الكويتية دراسة حالة، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 04، الجزء الثاني، 2023، ص 780.

[3]– المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية iosc، ملخص تنفيذي عن تقرير التكنولوجيا **(Fintech)**، 2017، ص 02.

01: الأطراف الفاعلة في التكنولوجيا المالية

تتميز التكنولوجيا المالية حاليا بسهولة الاستخدام وسرعة الانتشار وتقديم الخدمات ما مكن من دخول عدة جهات في تقديم خدمات مالية وفق منظومة معينة.

- **الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية:** بما في ذلك الشركات الناشئة التي تقدم خدمات نظام الدفع، وإدارة الأصول، والتمويل، والتمويل المشترك، وأسواق رأس المال والتأمين.
- **مطورو التكنولوجيا:** الذين يتمثل دورهم في تطوير الأنظمة التي هي أساس التكنولوجيا المالية، مثل البيانات الضخمة، وخدمات الحوسبة السحابية، وتحليل وسائل التواصل الاجتماعي.[1]
- **شركات تكنولوجية عملاقة:** منصات التواصل الاجتماعي وشركات تجارة الكترونية وموزعي أجهزة وتطبيقات الكترونية.
- **جهات الرقابة والتنظيم المالي:** بما في ذلك السلطات المالية والهيئات التشريعية التي تصدر قوانين النظام المالي، بحكم ما تنص عليه التشريعات المالية في مختلف دول العالم من الحاجة للرقابة والإشراف وحماية المتعاملين.[2]
- **مستهلكو الخدمات المالية:** من الأفراد والشركات على حد سواء.
- لمؤسسات المالية التقليدية: مثل الخدمات البنكية التقليدية وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية.[3]

تعمل هذه الأطراف داخل بيئة متطورة موضحة في الشكل التالي:

---

[1]–Dedi Wibowo, RESEARCH PROPOSAL Faculty FPTT Research Title Determinant of Islamic Financial Technology Acceptance in Indonesia, universiti teknikal Malisia melaka, January 2021, p p 18 20, online:https://www.researchgate.net/publication/348150493

[2]–سامي شريف، التحول الرقمي والشمول المالي– التكنولوجيا المالية غير البنكية، واقع وتحديات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 19 جويلية 2019، ص15.

[3]– بريش رابح، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الاسلامية، اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2 لونيسي علي، 2022–2023، ص 57.

الشكل رقم (1): يوضح مكونات منظومة التكنولوجيا المالية

1. **المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:** سامي شريف، التحول الرقمي والشمول المالي– التكنولوجيا المالية غير البنكية، واقع وتحديات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 19 جويلية 2019، **ص 15.**

02: قطاعات التكنولوجيا المالية

يمكن تقسيم قطاعات صناعة التكنولوجيا المالية إلى أربعة قطاعات رئيسية وفقا لنماذج أعمالها المميزة، ويمكن التمييز بين التكنولوجيات المالية، على أساس مشاركتها في التمويل وادارة الأصول والمدفوعات، فضلا عن غيرها من التكنولوجيات المالية. [1]

ويوضح الشكل هذا التصنيف ويقدم تمثيلا مفصلا للفئات الفرعية للصناعة:

[1]–Gregor Dorfleitner, Lars Hornuf, Matthias Schmitt , Martina Weber, FinTech in Germany, Springer International Publishing AG, Switzerland, 2017, p 17.

الشكل رقم (2): قطاعات التكنولوجيا المالية

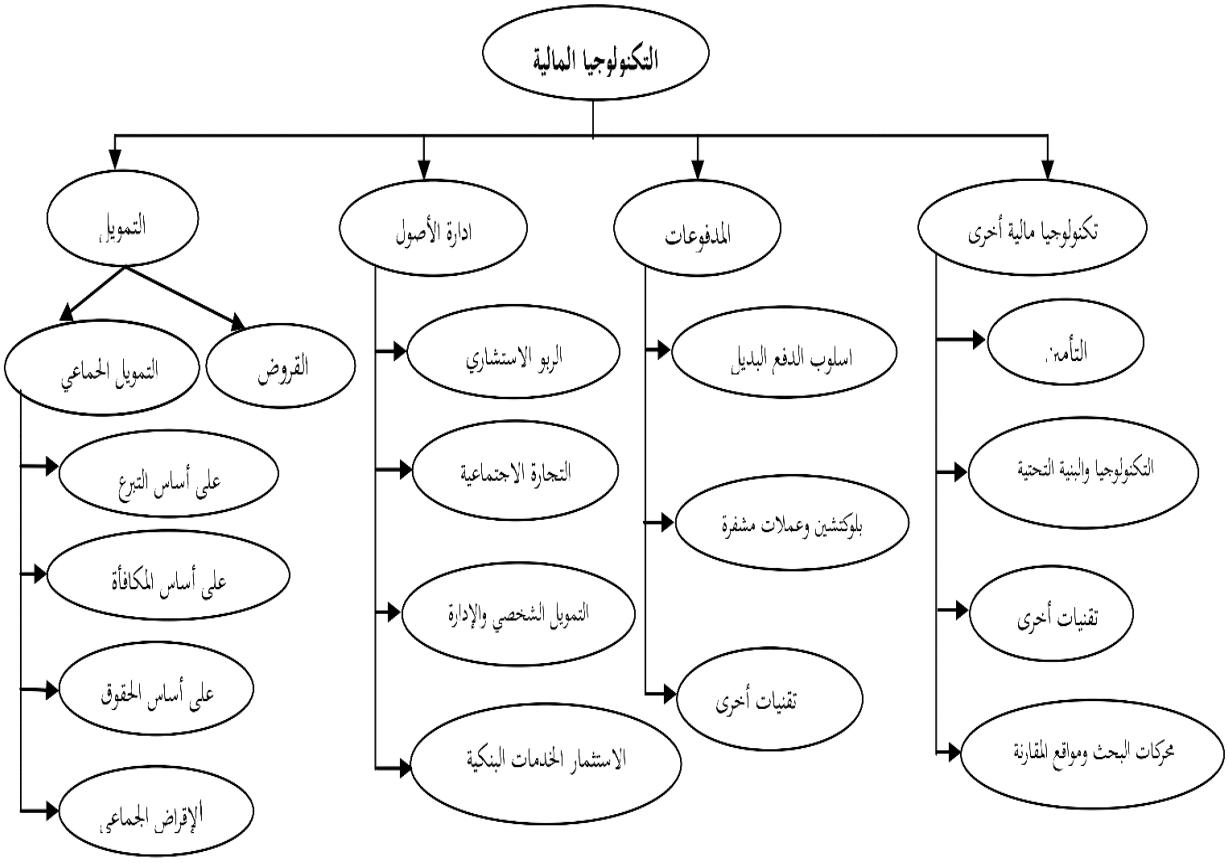

بريش رابح، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الاسلامية، اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2 لونيسي علي، 2022-2023، ص 58.

1- المدفوعات(Payments): أصبحت عملية الدفع أسرع وأكثر أمانا وسهولة، وحلت تطبيقات المحفظة الالكترونية على الهاتف المحمول مكان النقود الورقية، فيما تتيح الشركات التي تتولى عمليات الدفع للأفراد بإرسال الأموال على الفور ويشمل الفاعلون في هذا المجال:

- **الدفع عبر الهاتف المحمول، المنصات الرائدة** فيها: PayPal، ApplePay.
- **الفوترة المتكاملة، وعلى رأسها منصات:** iBeacon, Order, Ahead, Uber.
- **المدفوعات المبسطة، مثل منصات:** Shipwallet, bPay, MagicBand.
- **أمان الجيل القادم، من أهمها:** Nuance, biyo, XYveriy. [1]
- **تبادل العملات بدون تكلفة وتبسيط عمليات الدفع بين الأفراد.**

[1]- كمال زواق، ثورة الاستثمار في صناعة التكنولوجيا المالية- حقائق احصائيات...فرص وتحديات، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد23، العدد01، 2020، ص 342.

- **التحويلات المالية إلى الخارج تكون أقل تكلفة:** Transfer Wise.[1]

الشكل رقم (3): يوضح حجم وعدد صفقات قطاع المدفوعات من 2018-2022

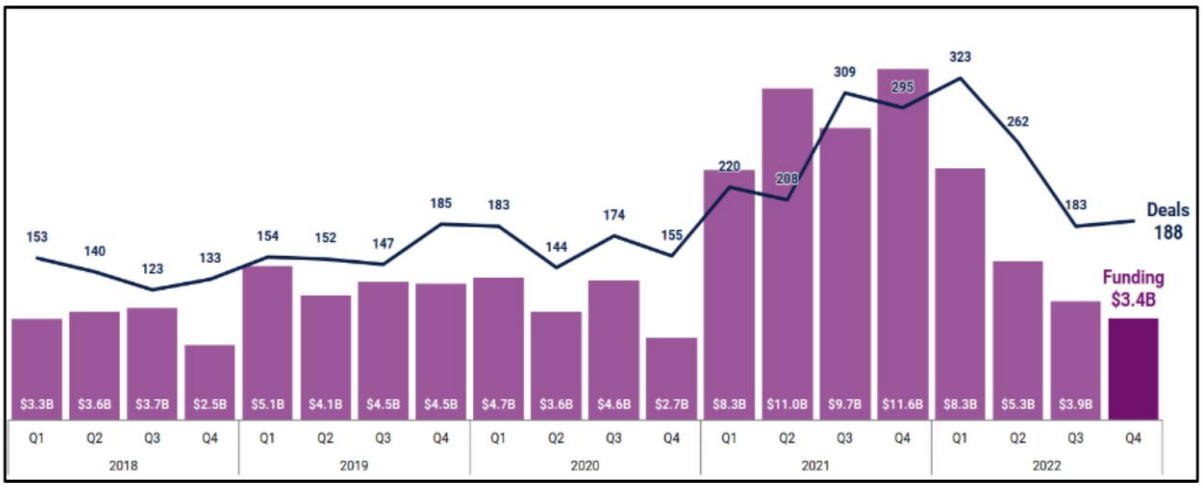

Source: Insights , 2023 CB Insights. State of Fintech, Global 2022 recap. USA: CB
تاريخ الاطلاع: 2024/05/7

شكلت فترة ما بعد كورونا انتعاشا كبيرا في استخدام المدفوعات الرقمية والاعتماد على التكنولوجيا في ذلك، فقد شيد الربع الثاني والرابع من سنة 2021 قفزة كبيرة في قيمة وعدد

صفقات التمويل المبرمة حيث فاقت 11 مليار دولار، وهو ما عكس اعتماد الأفراد وتعودهم عمى الآلية الجديدة في القيام بالمعاملات المالية وانخراطهم في استخدام التكنولوجيا المالية رغم تسجيل انخفاض في سنة 2022.

وحسب البنك العالمي، ليس لدى كل الأشخاص حسابات بنكية أو مالية بشكل عام، حيث تلقى 28% من البالغين دفعة واحدة عمى الأقل من الحكومة، سواء كانت في شكل أجور أو معاش تقاعدي للقطاع العام، أو مدفوعات تحويل حكومية، مثل إعانات البطالة أو مدفوعات النفقات التعميمية أو الطبية، ويلاحظ أن حصة البالغين الذين يتلقون مدفوعات حكومية أعمى بمرتين في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع (52%) منها في الاقتصادات النامية (22%) في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، يتلقى (84%) من المستفيدين من مدفوعات حكومية أموالهم في حساب مالي، بينما تلقى 13 %مثل هذه المدفوعات بطريقة أخرى غير الحساب أو نقدا، في شكل شيكات أو قسائم، أما في الاقتصادات النامية، 67% يتلقون مدفوعات حكومية في حساب، بينما لا يمك الباقون حسابا ماليا أو حساب غير نشيط.

[1]-سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة أفاق علمية، المجلد11، العدد03، 2019، ص 6.

2- إدارة الأصول (Assets Managmet): تتضمن مجموع شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم النصح والمشورة وإدارة الثروات، حيث تمكن تقنيات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة من إعطاء نصائح ذكية حول قرارات الاستثمار دون تدخل بشري مباشر وهو الذي عرف مؤخرا ب المستشار الآلي Robo adveisorومن التقنيات المستخدمة بكثافة في إدارة الثروة تحليل البيانات المجموعة من الأسواق المالية على مر سنوات وتحليلها ومقارنتها بأداء السوق الحالي لتوقع ذكي باستخدام الخوارزميات المصممة لهذا الغرض وتساعد هذه التنبؤات في معرفة حركة السوق ككل أو حركة سهم معين مع الأخذ بعين الاعتبار المدخلات الأخرى كوسائل التواصل الاجتماعي والقرارات الحكومية؛ هذا ما يقلل الاعتماد على العنصر البشري في جمع البيانات وتحليلها واتخاذ القرارات، وتعتبر شركة " واحد" التي أنشئت سنة 2019 أول شركة خاصة بالاستشارات الآلية للاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وفق دعاية الشركة واعلانها.[1]

الشكل رقم (4): يوضح دور إدارة الأصول في مساعدة الشركات على تحسين مواردها

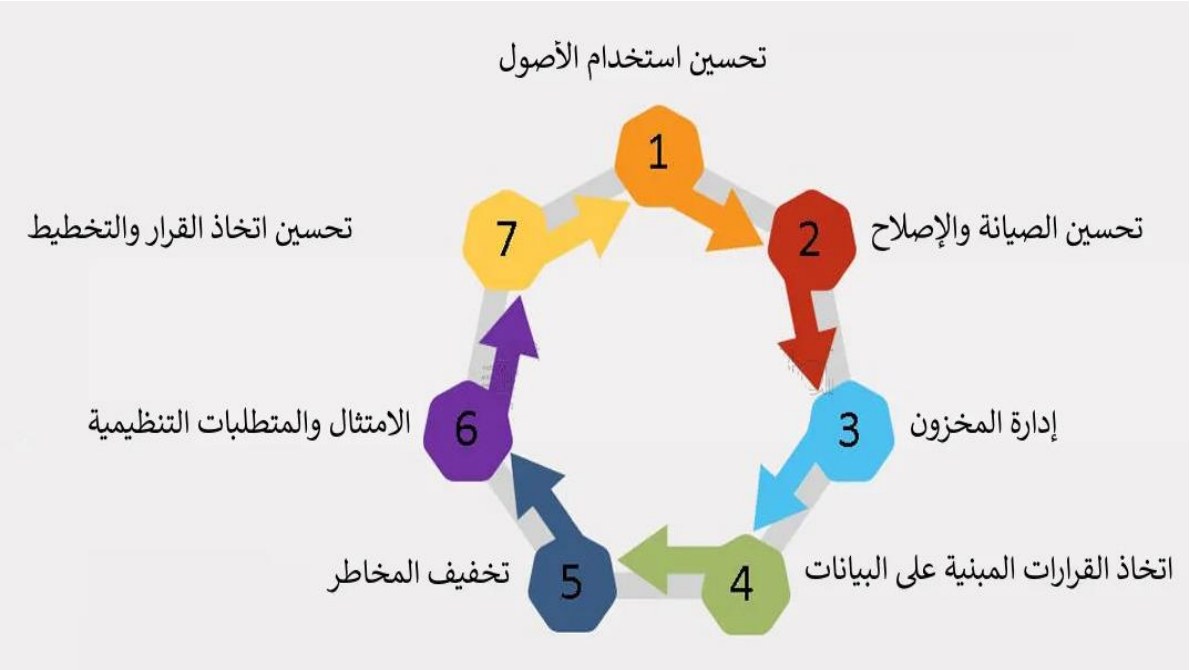

Source :https://fastercapital.com/arabpreneur/

تاريخ الاطلاع: 2024/05/7

3- التمويل (Finance): تستفيد التكنولوجيات المالية من المنصات الرقمية التي تشكل دوائر التمويل المباشر (السوق الرقمية) التي يمكن للمستخدمين الوصول إليها كمقترضين أو مقرضين، وهو يشتمل بالأساس على التمويل الجماعي، والمتكون من ثلاث أطراف؛ المساهمون؛ المنصات الوسيطة؛ المقاول

[1]- منير الشاطر، أنور حسن عبد الله عثمان، تطورات التقنية المالية وتأثيرها على التعليم المالي الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد33، العدد3، 2020، ص 175.

بالمشروع، كما يوجد الإقراض من نظير إلى نظير وهو من النماذج المنتشرة في التكنولوجيا المالية، وتعمل هذه المنصات على توفير المعلومات للأفراد والشركات بدافع الإقراض المتبادل بأسعار فائدة منخفضة واجراءات اقل تعقيد.[1]

الشكل رقم (5): يوضح صفقات التمويل خلال السنوات 2015-2019

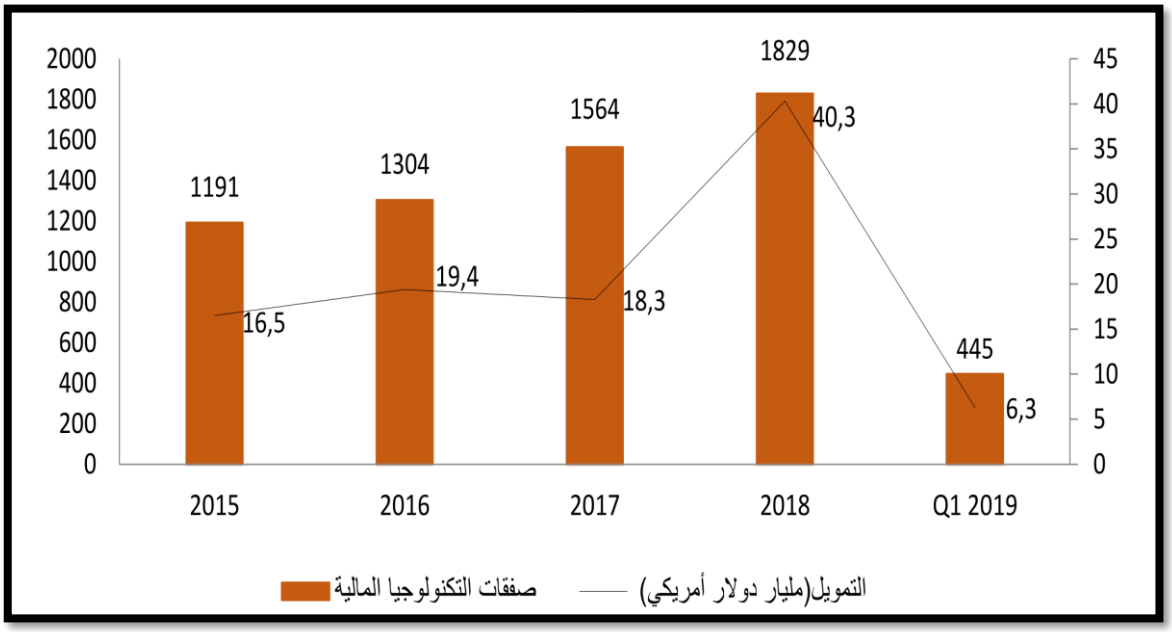

Source: https://www.kfas.org/media/eeba5215-aef5-4931-af01-bf520699e760/nkrmjA/StudiesResearchers/Files/FinTech-Marmore Research Report, AR(New)V8.pdf,p10

تاريخ الاطلاع: 2024/05/7

وقد حققت الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية نموا سريعا في السنوات الأخيرة، فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية بما يزيد عمى عشرة أضعاف في الفترة ما بين 2012 و2015 تشير الإحصاءات إلى استمرار هذا النمو وبقوة. حيث ارتفع حجم الاستثمارات العالمية من 900 مليون دولار أمريكي سنة 2008 إلى ما يفوق 40 مليار دولار أمريكي سنة 2018، في حين قدر عدد الصفقات التي تمت خلال السنة 1829 صفقة في مجال التكنولوجيا المالية، مع توقعات بارتفاع هذه الأرقام خلال السنوات القادمة نتيجة الفرص التي توفرها هذه الصناعة وسوقها المزدهر.، ويتوقع أن يصل حجم الاستمارات في هذه الصناعات إلى 46 مليار دولار أمريكي بحلول 2020 بفضل التقدم التكنولوجي والمنتجات التي

[1]- عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قراءة للتحديات والإمكانات، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد06، العدد01، 2021، ص 405.

توفر حلولا مبتكرة وبتكلفة منخفضة، كما يتواجد الجزء الأكبر من هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية.

4- التأمين (Insurance): تساهم التكنولوجيا المالية في سرعة تطور قطاع التأمين وفق مختلف مراحلها من خلال منتجات ذات حلول ابتكارية باستخدام تحليل البيانات وانترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي، حيث تولدت منتجات تأمينية وفق الطلب من خلال منصات P2P للتأمين و منصات للتوزيع الرقمي.[1]

الشكل رقم (6): يوضح حجم وعدد الصفقات المتعلقة بخدمات التأمين بين 2019-2022

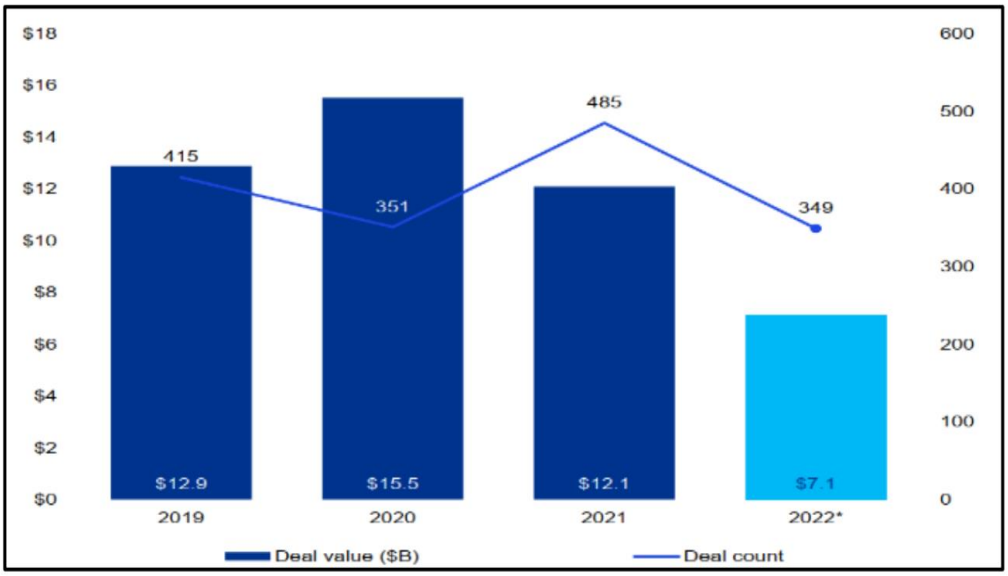

Source :KPMG. (2023). Pulse of Fintech H2'22 Global analysis of fintech investment. KPMG. Retrieved 26/07/2023 from: https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/xx/pdf/2023/02/pulseof-fintech-h2-22-web-file.pdf

تاريخ الاطلاع: 2024/05/7

يدرك الآن المستثمرون أهمية إدارة الثروات، ولذلك بدأت شركات إدارة الثروات وشركات التكنولوجيا المالية في التكيف مع الوسائل الجديدة لتعزيز القيمة التي تقدميا لعملائها، وقد أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار في حمول تحسين تجربة إدارة الثروات، على سبيل المثال في عام 2022، قام البنك السويسري UBS بإطلاق منصة CircleOne لمتواصل الاجتماعي والتي تهدف إلى تزويد عملاء البنك في قارة آسيا بالأفكار والنصائح في الوقت المناسب، وبناء علاقات قيمة بين العملاء ذوي الثروات العالية والخبراء في المجال والقادة العالميين والمتخصصين في مجال الاستثمار.

[1]- إلياس قشوط، إنصاف قسوري، الخدمات المالية الرقمية بالبنوك التجارية ودورها في تحقيق الشمول المالي، الجزء الثالث، كتاب المؤتمر العلمي الدولي حول: الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار، الجزائر، يومي 24-25 ماي 2021، ص272.

03: إمكانيات التكنولوجيا المالية

حسب المدير العام لصندوق النقد الدولي" كرستين لاغارد" فإن الإمكانيات التي تثير الاهتمام في التكنولوجيا المالية هي: [1]

- يمكن للذكاء الاصطناعي المقترن بالبيانات الضخمة أن يؤدي إلى أتمتة عملية تحديد التصنيف الائتماني حتى يدفع المستهلكون ومنشئات الأعمال أسعار فائدة أكثر تنافسية على القروض.
- العقود الذكية يمكن أن تتيح للمستثمرين بيع أصول معينة عند استيفاء شروط سوقية سلفا، مما يعزز كفاءة السوق.
- الاعتماد على الهواتف المحمولة وتقنية البلوكتشين، تمكن الأفراد حول العالم من دفع الأموال للغير مقابل السلع والخدمات دون الحاجة للبنوك.
- يمكن أن تؤدي التكنولوجيا الجديدة، مثل التحقق من الهوية والحسابات، إلى تخفيض تكاليف المعاملات واتاحة مزيد من المعلومات عن الأطراف المقابلة، مما يقلل الاحتياج إلى الوسطاء.

وتجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا المالية لم تصل بعد إلى مرحلة النضج، وهناك مخاوف من أن تتراجع الخدمات المالية القائمة أو تتعطل. وحتى في البلدان المتقدمة النمو، هناك اختلافات في الأدبيات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وهناك اختلافات وأحياناً خلط بين مختلف قطاعات وفئات التكنولوجيا، وقد كشف بحثنا حول هذا الموضوع أن التكنولوجيا المالية هي استخدام أحدث التقنيات التكنولوجية في القطاع المالي ككل، أما قطاعاتها لحد لأن تكاد تستخدم في كافة القطاعات التقليدية للخدمات المالية من المدفوعات إلى التأمين إلى التمويل وغيرهم الكثير، وأما التقنيات أبرزها هي البلوكتشين حيث اللامركزية والأمان، السرعة الموثوقية خاصة مع ارتباطها بعديد التقنيات الأخرى كالعملات المشفرة حيث مكنت من القضاء على الإنفاق المزدوج للعملات، ويمكن أيضا تنفيذ عقود ذكية على منصة البلوكتشين.

[1]– كرستين لاغارد، التكنولوجيا المالية: جني الثمار وتجنب المخاطر، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمي، العدد61، 2017، ص 61.

الشكل رقم (7): يوضح تطور الاستثمارات في منصة البلوكتشين (BLOCKHAIN) خلال سنوات 2013-2017

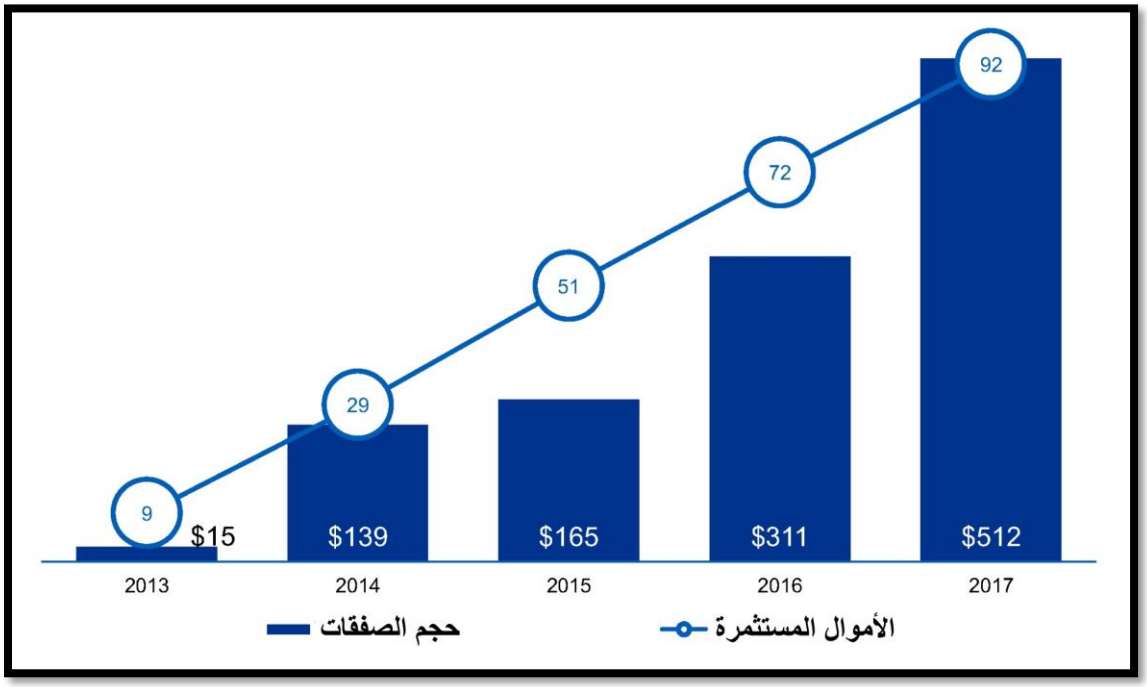

Source: Pulse of Fintech Q4'17, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) February, 2018, p 20.
تاريخ الاطلاع: 2024/05/7

من خلال الشكل السابق نلاحظ تطور حجم الاستثمارات العالمية بسلسلة الكتل رغم أن البعض يرون أن هذا التطور السريع والضخم قد يكون مجرد فقاعة لكن التكنولوجيا وراء هذه التقنية تبدو جابة وواعدة في نظر آخرين نظرا للتطبيقات التي حصر لها كما أن شركات رأس مال المخاطر وجدت السبيل لكسب رهان الربحية في جانب العملات المشفرة، والتي أن البيتكوين هي أبرزها حيث أنه بلغ قرابة 40% في 2017، وفي 2016 ما يبرز القفزات الهائلة في هذا الجانب.

المطلب الثاني: فوائد التكنولوجيا المالية للدول النامية

للتكنولوجيا المالية العديد من الآثار الإيجابية المحتملة على البلدان حيث توافق الغالبية العظمى من البنوك المركزية أو المشرفين على أن التكنولوجيا المالية ستحقق فوائد وفرصا.

وجهة نظر كل من السلطات المالية والصناعة، هي أن أكثر الفرص ذات الصلة التي قد تجلبها التكنولوجيا المالية هي مكاسب الكفاءة (مثل خفض التكاليف وتعزيز تجربة العملاء) وتعزيز المنافسة في القطاع المالي، فضلا عن تحسين الشمول المالي، علاوة على ذلك قد تقدم التكنولوجيا المالية حلولا ممكنة أو على الأقل التخفيف من مشكلة تقليل المخاطر.

يجبر دخول الوافدين الجدد في السوق المالية الشركات القائمة في جميع الأسواق على التفاعل من أجل البقاء في المنافسة. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الهيئات المالية تعتبر أن التكنولوجيا المالية يمكن أن تساهم في إعادة تعريف الإطار التنافسي في الأنظمة المالية المحلية والإقليمية، وزيادة القدرة التنافسية للصناعة ككل، علاوة على ذلك، فإن دخول وافدين جدد يولد نظاما بيئيا أكثر تنوعا، مما يوسع العرض ويمكن أن يساهم في المستقبل في تقليل المخاطر النظامية حاليا ومع ذلك فإن قطاع التكنولوجيا المالية عادة ما يكون صغيرا جدا بحيث لا يكون له أي تأثير كبير في معظم السلطات القضائية والسبب الرئيسي لذلك هو أنه كلما زاد تنوع الجهات الفاعلة كان الارتباط أضعف بين المؤسسات المالية وتعرضها للمخاطر، لذلك يمكن أن تعزز التكنولوجيا المالية استقرار النظام المالي.[1]

يعود انتشار استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية عبر مناطق مختلفة من العالم إلى العديد من العوامل والأسباب التي فرضت على الأنظمة المالية العالمية تتبنى تقنيات الفينتك والاستفادة من فوائدها نذكر هذه الفوائد فيما يلي:

- التحولات الديمغرافية والثقافية تمثل الفئة الأقل من ثلاثون سنة نصف سكان العالم وهو الجيل الذي يسمى بجيل الألفية الرقمية أو المواطن الرقمي، إذ أن مجموعة الخدمات والمنتجات الخاصة بجميع القطاعات أصبحت تعتمد على الأجهزة المحمولة ومختلف القنوات الرقمية المخصصة للاستخدام النهائي.
- سلبيات الخدمات المالية التقليدية كتعدد شبكات الفروع البنكية عالية التكلفة والأنظمة المعلوماتية القديمة التي جعلت التكيف مع العالم الرقمي الجديد بطيئا، وبالتالي لها الأثر السلبي على الشمول المالي المنشود عبر التقنيات الحديثة.
- مهدت التطورات التكنولوجية الطريق لرقمنة المعاملات وتحليل البيانات، مما يعطي فهم أفضل لسلوك المستخدمين، وبالتالي إيجاد الحلول مع أتمتة العمليات.[2]

---

[1]– مولودي عبد الغاني، الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي – دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية–، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD، تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2021–2022، ص 44.

[2]–Fintech In Uganda Implications For Regulation; Cambridge centre for alternative finance; university of Cambridge; November (2018). https://www.jbs.cam.ac.uk.(08/05/2024) .

كما يمكن إضافة العوامل التالية كدوافع أخرى لتبني الفينتك في القطاع المالي[1]:

- عامل المنافسة بين شركات التكنولوجيا المالية أو الشركات الكبيرة في مجال الرقمنة والإلكترونية فتح المجال لإيجاد حلول ابتكارية في القطاع المصرفي، الأمر الذي زاد من توجه البنوك إلى تلك التقنيات.
- الانفتاح العالمي والتحرير التجاري بين الدول فرض على القائمين على القطاع المصرفي إيجاد حلول أسرع وبتكلفة أقل لتسوية المدفوعات ومختلف المعاملات.
- بطأ العمليات وتقادم الأنظمة وزيادة الوعي التكنولوجي والرقمي للمجتمعات.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الدول النامية في تطبيق التكنولوجيا المالية

ينبغي التركيز على التحديات التي تواجهها البلدان النامية وليس الاكتفاء بمجرد ما تفعله مختلف البلدان في مجال نقل التكنولوجيا وأن يكون التركيز على السياسات والمبادرات الملموسة خلال السنوات الماضية، أثبت ظهور مراكز التكنولوجيا المالية قيمة مرتفعة للغاية في حشد مختلف المعنيين لتبادل المعارف، وقصص النجاح والتحديات:

- لدعم تطور التكنولوجيا المالية وضمان إدارة المخاطر، يتعين إجراء تغييرات في الأطر القانونية والممارسات التنظيمية والرقابية المتعمقة بإصدار التراخيص لضمان وضوح القوانين القائمة في تناول المنتجات المالية الرقمية، ومعالجة المخاطر التي تنشأ من المنتجات ونماذج الأعمال المبتكرة عمى النحو الكافي.
- دعم الإصلاحات الرامية إلى تحقيق الامتثال للمعايير التنظيمية الدولية واقترانيا بالرقابة المعززة حيث أن بالرغم من أن المعايير التنظيمية القائمة تعالج المخاطر المصاحبة الابتكارات التكنولوجيا المالية، فإن الطبيعية المتطورة لهذه التكنولوجيا تقتضي المراقبة المستمرة لتحديد ما ينشأ من مخاطر على الاستقرار المالي ومعالجتها، ومع تزايد استخدام التكنولوجيا المالية، ينبغي أن تعطي الجهات التنظيمية والبنوك المركزية الأولوية لرصد المخاطر المالية الكمية وضمان عدم تحول الوسائل التكنولوجية الحديثة إلى أدوات للاحتيال وغسل الأموال وتمويل الارهاب، والحفاظ على صحة وسلامة أوضاع

[1]– قوجيل محمد، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية –دراسة حالة دول إسلامية–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023، ص 16.

المؤسسات المالية وكفاءة أداء نظم المدفوعات نظرا لاتساع دور الشركات غير المالية، كما ينبغي تعزيز القدرات الرقابية لكي تظل ملائمة وفعالة.[1]

- قد أدى اتساع نطاق الربط من خلال الحلول الرقمية إلى زيادة منافذ دخول القراصنة الإلكترونيين، مما يزيد من احتمالات نجاح الهجمات الإلكترونية، ويتعين وضع أطر للأمن المعلوماتي للعمل بصورة شاملة لتوفير خطط للوقاية من الهجمات ورصدها وتبادل المعلومات بشأنها ومتابعتها والتعافي من آثارها.[2]
- يتعين تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين مؤسسات الأعمال من الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة، ففي الكثير من البلدان توجد حاجة لزيادة تغلغل الإنترنت ومرافق الاتصالات عبر الهواتف المحمولة، وزيادة سرعتها، وخفض تكاليفها وضمان إمكانية التواصل المتبادل بين نظم عن طريق الهواتف المحولة، وفي هذا السياق تأسست "بت أويسيس" Bitoasis في عام 2015 في دبي، وهي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تضع الأسس والبنى التحتية لمنتجات الدفع الرقمي الجديدة باستخدام التعاملات الرقمية "بلوك تشاين"، ومنذ ذلك الحين ساهمت في "المجلس العالمي" للتعاملات الرقمية Global Blockchain Council في دبي، وهو مبادرة تجمع القطاعين العام والخاص وتشجع على اعتماد التعاملات الرقمية "بلوك تشاين" وفي وقت لاحق، أطلقت حكومة دبي في أوائل 2016 استراتيجية التعاملات الرقمية "بلوك تشاين" Blockchain Strategy وأعلنت أنه بحلول عام 2020 ستكون جميع وثائقها من خلال التعاملات الرقمية وسوف تستخدم 1000 شركة تقنيّات تعتمد على التعاملات الرقمية. [3]
- يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجبة لتعزيز التعميم والتثقيف المالي، والذي من شأنه زيادة الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين مما يسمح بزيادة الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية واستخدامها. [4]

---

[1]– عبد الحميد بن ناصر، راضية مصداع، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وانعكاساتها على القطاع المصرفي، مجلة (المدير)، المجلد 09، العدد03، 2020، ص 19–20.

[2]– إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقار وآسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الاقليمي، اكتوبر 2017، ص 8.

[3]–إدواردو جورجيتي، ما أهمية التكنولوجيا المالية للشركات الناشئة في المنطقة، نوفمبر 2016، تاريخ الاطلاع عليه: 2024/04/30، على الساعة 21:00، https://www.wamda.com/ar/2016/11/.

[4]– مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نشر تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، أبوظبي، ص ص 10–11.

الجدول رقم (1): يوضح الدول الأكثر تطبيقات للتكنولوجيا المالية

الدول	الصين	المملكة المتحدة	البرازيل	أستراليا	إسبانيا	المكسيك
حجم الاستثمارات%	69	52	42	73	37	36

المصدر: حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع، تكنولوجيا المعلومات ... ثورة اقتصادية جديدة –دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد03، 2018، ص 45.

المبحث الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية من الاندماج في التجارة العالمية

تتيح التكنولوجيا المالية للدول النامية الوصول إلى الخدمات المالية والبنكية بشكل أكثر سهولة وفاعلية، وتقليل الفجوة المالية بين الطبقات المختلفة من المجتمع. على سبيل المثال، تقنيات الدفع الرقمي والحلول المالية الذكية تساعد على تمكين الفئات الضعيفة اقتصادياً من الوصول إلى الخدمات المالية التي يحتاجونها.

بفضل التكنولوجيا المالية، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية الوصول إلى التمويل بسهولة أكبر عبر منصات التمويل الجماعي والتمويل النقال، مما يعزز النمو الاقتصادي ويساهم في توسيع نطاق أعمالهم وتعزيز دورهم في التجارة العالمية.

المطلب الأول: دور التكنولوجيا المالية في تحسين البنية التحتية المالية

تعمل البلدان ذات الاستعداد العالي على إنشاء إطار بنية تحتية مفتوحة لتعزيز تبادل المعلومات بين الكيانات في النظام المالي والتعاون في الوقت نفسه مع ممثلي القطاع لاتخاذ تدابير لمكافحة التهديدات الإلكترونية المتزايدة. وتستخدم هذه الحكومات التكنولوجيا المالية لتنمية مهارات الطبقة العاملة وإيجاد فرص

العمل. ويجري الترويج لأساليب تنظيمية مبتكرة جديدة، مثل إنشاء "بيئة محمية" لمبادئ توجيهية تنظيمية لحث الشركات الابتكارية على إنشاء بنى تحتية مالية أكثر شمولا.

وتعمل البلدان على تجارب التكنولوجيات التحويلية مثل سلسلة الكتل لتحسين الشفافية وزيادة المسؤولية المستدامة في المنطقة وسيتعين على الشركات في المنطقة وتقديم حلول لتعزيز الشمولية والاتصالية، وهو ما سيوفر فرص عمل جيدة بأجور عادلة وفي ظروف مواتية ويحل مشكلة البطالة ولاسيما في أوساط الشباب والنساء.[1]

يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة هي إحدى أهم الركائز الأساسية لمتطلبات التكنولوجيا المالية، حيث يتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية بهدف تهيئة البنية التحتية الأساسية المطلوبة لإنشاء مركز مالي عالمي، التي يمكن أن تتضمن ما يلي:

- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع فروع مقدمي الخدمات المالية.
- الاستفادة من التطور التكنولوجي بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات.[2]
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية لتسهيل وتنفيذ العمليات وتقديم الخدمات المالية.
- تقديم الخدمات المالية بغرض خفض تكاليف هذه الخدمات وذلك من خلال الاستفادة تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية.
- توفير قواعد بيانات شاملة تتعلق بالبيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة. [3]

وتتمثل أهم عوامل نجاح هذه الشركات في أن لديها البنية التحتية اللازمة للتعامل مع أحجام كبيرة من معاملات الدفع الرقمي دون المساس بجودة المعاملات، كما أنها تقدم مجموعة من خدمات الدفع الرقمي المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات عملائها من خلال شبكة واسعة من نقاط الخدمة، وبالتالي فهي قادرة على الوصول إلى قاعدة كبيرة من العملاء. واستجابة للتطورات الجديدة في قطاع الخدمات المصرفية

---

[1]– مستقبل المالية، إعادة تعريف دور التمويل في عالم الثورة الصناعية الرابعة: كيف سيبدو قطاع المالية سنة 2030، مجلة البنك الإسلامي للتنمية، 2022، ص 79–80.

https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/2022-03/IsDB_Finance%20Arabic%2022JAN.pdf2024/05/7 تاريخ الاطلاع:

[2]– بوقرة إيمان، واقع وآفاق الاشتمال المالي في الاردن، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد10، العدد2، 2018 ، ص 16.

[3]– جواني صونيا، مريمت عدلية، دور التكنولوجيا المالية تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي– تجربة البحرين–، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد02، 2021، ص278.

الإلكترونية، نجح عدد من البنوك في إطلاق مجموعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية؛ لمواكبة التطورات الجديدة في القطاع المصرفي الإلكتروني، تم إطلاق مجموعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية، بما في ذلك أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ونقاط البيع، وبطاقات الائتمان العالمية، والرسائل، وتوطين الرواتب، ودفع الفواتير، وخدمة المجيب الآلي.[1]

المطلب الثاني: دور التكنولوجيا المالية في زيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية

تعرف التكنولوجيا المالية بأنها التقنيات والابتكارات التي تسعي لمنافسة الأساليب التقليدية عند تقديم الخدمات المالية فهي تطبيق واستخدام للابتكارات والقنوات الحديثة عن القطاع المالي، وهي صناعة ناشئة تستخدم لتحسين الأنشطة المالية المتعددة، كاستخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية أو ما يعرف بالبنوك الخلوية فشركات التكنولوجيا المالية تتألف من مشاريع ناشئة ومؤسسات مالية وشركات تقنية راسخة تهدف لتعزيز استخدام الخدمات المالية التي تقدمها الشركات المالية الحالية أو أن تحل محلها، وهو الأمر الذي عادة ما يدفع تلك المؤسسات لتطبيق حلول وتقنيات التكنولوجيا المالية من أجل تجويد وتطوير خدماتها، تحسينًا لموقعها التنافسي[2]، فالتكنولوجيا المالية ببساطة تنطلق من مفهوم رئيس يشمل خليطا من النظم القانونية والتكنولوجية لثورة حديثة تسعى إلى دعم الخدمات المالية بشكل تقني حديث.[3]

كما يشكل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة، ونجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين، وللتكنولوجيا المالية قدرة على تغيير هيكل الخدمات المالية، وجعلها أسرع وأرخص، وأكثر أمنا وإتاحة، خصوصا للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، والعمل جار حاليا للتركيز على أبرز خصائص التكنولوجيا المالية ومساهمتها بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز مستويات

---

[1]– صندوق النقد العربي، التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية– التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة، الإصدار الأول لتقرير مرصد، يونيو 2022، ص 9.

[2]–Beck, T. and Demirgus - Kunt, A, Access to Finance: An Unfinished agenda. æe World Bank Economic Review, 22 (3),2008, p 1-2.

[3]– وهيبة عبد الرحيم، توجيهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للداسات القانونية والاقتصادية، المجلد8، العدد3، 2018، ص 4.

الشمول المالي، ومنها سلاسل الكتل (Blockchain) وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية المدفوعات وكفاءتها (على سبيل المثال في سياق التحويلات الدولية)، وقدرتها على تعزيز أمن المعاملات، وتحليل البيانات الضخمة لما لها من أهمية في عمليات التصنيف الائتماني، بالإضافة إلى التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة إجراءات "إعرف عميلك". وهنا لا بد من الإشارة إلى إطار العمل للتحول المالي الرقمي الذي وضعه التحالف من أجل الشمول المالي (Alliance) الأساسية البنية لتهيئة (for Financial Inclusion–AFI) والبيئة السياساتية والتنظيمية المواتية لدعم التحول المالي الرقمي، وذلك بالاعتماد على عدد من التجارب من البلدان النامية والمتقدمة.[1]

[1]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2019 آفاق عالمية وتوجهات إقليمية، الأمم المتحدة، 2019، ص 55.

بالنسبة لصندوق النقد الدولي: سيكون محور التركيز المبدئي حول آثار التكنولوجيا المالية على تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود؛ والاستقرار النقدي والمالي على المستويين الوطني والعالمي؛ وتطور النظام النقدي الدولي؛ وشبكة الأمان المالي العالمية.

بالنسبة للبنك الدولي: سيكون التركيز المبدئي على جملة أمور منها المساعدة في تحقيق الإصلاحات وبناء القدرات بهدف اعتماد حلول التكنولوجيا المالية لتعميق الأسواق المالية، وتعزيز الوصول المسؤول إلى الخدمات المالية، وتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات عبر الحدود، وسيعتمد البنك الدولي على الخبرة المتنامية لمؤسسة التمويل الدولية في هذا المجال، وتسهم أجندة التكنولوجيا المالية في بناء أسس الاقتصاد الرقمي الذي يعد إحدى الركائز الأساسية في مشاركة مجموعة البنك الدولي الأوسع نطاقًا في مجال التقنيات المبتكرة.[1]

1. تبني وعد التكنولوجيا المالية: بما يحققه من أثر اجتماعي واقتصادي واسع النطاق، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والدول الصغيرة، ومن أجل المحرومين، والاستعداد لحصاد المنافع الممكنة واسعة النطاق المتأتية منها، ويشمل ذلك: زيادة تعميم الخدمات المالية والشمول المالي؛ وتعميق الأسواق المالية؛ وتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات عبر الحدود. ويتطلب جني هذه المنافع تجهيز القدرات المؤسسية وتعزيزها، وتوسيع نطاق سبل الوصول إلى أصحاب المصلحة، واعتماد نهج مؤسسي خاص بالوزارات والجهات المعنية.

2. تمكين التقنيات الجديدة من تعزيز تقديم الخدمات المالية: من خلال تسهيل وتيسير البنى التحتية الأساسية، وتعزيز سبل الوصول إليها على نحو مفتوح وميسور التكلفة، وضمان وجود بيئة تدعم السياسات. وتتضمن البنى التحتية الأساسية وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنى التحتية الرقمية والمالية (مثل خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض، وخدمات البيانات المحمولة، ومستودعات البيانات، وخدمات الدفع والتسوية).

وينبغي أن تعمل هذه البنى التحتية على التمكين من جمع البيانات ومعالجتها ونقلها على نحو يتسم بالكفاءة، وهي أمور ذات أهمية مركزية في تقدم التكنولوجيا المالية.

3. تعزيز المنافسة والالتزام بوجود الأسواق المفتوحة والحرة والتنافسية: لضمان مجال عمل متكافئ وتشجيع الابتكار واختيار العملاء وتعميم سبل الوصول إلى الخدمات المالية عالية الجودة. ومن شأن وجود إطار سياسات داعم أن ييسر الاعتماد الناجح واسع النطاق للتكنولوجيا بغض النظر عن المشاركين في

[1]– مجموعة البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، 19 سبتمبر، أيلول 2018، ص 5.

الأسواق، أو التقنيات الكامنة، أو الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمة. وينبغي لواضعي السياسات معالجة مخاطر تركز السوق، وتشجيع التوحيد القياسي والتشغيل البيني وتوفير سبل وصول عادلة وشفافة إلى البنى التحتية الرئيسية.[1]

ولقد أدركت الأنظمة المالية بأن صناعة التكنولوجيا المالية سوف تساعدها في تعزيز الشمول المالي من خلال ما تتيحه هذه التكنولوجيا من فرص الوصول بسهولة للفئات المحرومة من الخدمات المالية عبر التمويل الرقمي Digital Finance وكذا تسريع عمليات التحويلات والمدفوعات وتخفيض تكلفتها، كما أن السماح بدخول لاعبين منافسين جدد للمصارف القائمة سوف يؤدي لتقسيم سوق الخدمات المصرفية، وتقليل المخاطر النظامية المرتبطة بالمصارف الكبيرة. وحقيقة، فلقد أدي استخدام الهاتف المحمول في مجال تسهيل المدفوعات إلى إحداث تغيير جذري في ديناميكيات الدفع بتقديم خدمات الدفع الرقمية حيث أتاح انتشار تكنولوجيا الهاتف المحمول إمكانية تحقيق اتصال إلكتروني أرخص، فضلاً عن تقليل الحاجة إلى وجود شبكات فروع واسعة مما سمح لجيل جديد من مقدمي الخدمات عبر الإنترنت بتقديم خدماتهم بتكلفة أقل كثيرًا ومنافسة أكبر مع الشركات القائمة. [2]

فشركات أمثال ... Transfer Wise, Xoom, World Remit وغيرهم، استطاعت خفض التكلفة التشغيلية لعمليات تحويل الأموال من عدة دولارات إلى أقل من دولار واحد في كثير من الأحيان.

بل لقد أدي الابتكار المالي نفسه إلى عدم وضوح الحدود التنظيمية للنظام المالي، حيث بدأت المؤسسات غير المصرفية، بما في ذلك شركات الاتصالات والشركات الكبري أمثال Tencent, Alibaba في تقديم الخدمات المالية والانتقال بشكل متزايد إلي أعمال الوساطة المالية. وهكذا يمكن فهم هؤلاء اللاعبين الجدد على أنهم جهات فاعلة جديدة مدفوعة بالتكنولوجيا تهدف إلي التنافس مع المؤسسات المالية التقليدية في تقديم الخدمات المالية.[3]

وستتيح التكنولوجيا المالية منافع مثل توسيع سبل الوصول إلى الخدمات وخفض التكاليف، وزيادة الراحة عند إنجاز المعاملات. ويعمل الداخلون الجدد إلى السوق ونماذج أنشطة الأعمال الجديدة على إيجاد أساليب جديدة للحصول على المنتجات المالية المصممة على نحو أفضل للفئات التي لا تحصل على

---

[1]– أجندة مؤتمر بالي المالية، وثيقة مبدئية، 19 سبتمبر 2018، ص7، على الموقع الالكتروني:
http://documents.worldbank.org/curated/en/498821539097297657/130563-BR-PUBLIC-on-10-11-18-2-30-AM-Arabic-BFA-2018-Sep-Bali-Fintech-Agenda-Board-Paper.docx.12/04/2019.

[2]– أشرف إبراهيم عطية، تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد02، العدد02، 2021، ص 394.

[3]– نفسه، ص 395.

خدمات بنكية مع توزيع هذه المنتجات وتقديم الخدمات اللازمة لها. وعلاوة على ذلك، يمكن لحلول التكنولوجيا المساعدة في التغلب على بعض المعوقات التي تواجهها النساء في الحصول على الخدمات المالية، وتعزيز قدرتهن المالية على المرونة والمجابهة، والمساعدة في اختيار المهنة المطلوبة على نحو أفضل.

وتعمل بطاقات الهوية الرقمية على مساعدة المؤسسات المالية في بعض جهات الاختصاص والبلدان في خفض تكاليف العملاء المنضمين إليها، كما تسمح للحكومات بتحديد المستحقين للمنافع وتوزيعها إلكترونيا. ولخدمات التكنولوجيا المالية مثل المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول إمكانات كامنة وبالتطلع إلى آفاق المستقبل، فإن برامج الإقراض البديلة والبيانات الكبرى لديها القدرة على توفير سبل الوصول إلى التسهيلات الائتمانية والقروض لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة والأفراد بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتقنيات مثل واجهات برمجة التطبيقات وتقنية دفاتر الحسابات الموزعة أن تساعد في تطوير طرق جديدة لتسجيل وتبادل البيانات عبر سلاسل القيمة الزراعية والخاصة بأنشطة الأعمال، وبالتالي الحد من تضارب المعلومات.[1]

يمكن أيضا أن تعمل التكنولوجيا المالية على مساندة تطوير القطاع المالي على نطاق أوسع. وتفتح التكنولوجيا المالية الباب أمام آليات جديدة للشركات، بما في ذلك مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة لتعبئة التمويل مباشرة من المستثمرين مثل التمويل الجماعي والإقراض المستند إلى آليات السوق وجنبا إلى جنب، تساند التكنولوجيا المالية تطوير خدمات المعلومات الرئيسية التي تسمح للمستثمرين بتقييم مخاطر استثماراتهم، مثل آليات التقييم الائتماني. كما أنها تخلق قنوات جديدة لتوزيع منتجات أسواق رأس المال، وتعزيز المنافسة في شبكات التوزيع التي تسيطر عليها البنوك حاليًا، مع إمكانية إتاحة المزيد من خيارات الاستثمار الأفضل للمستثمرين، وفي الوقت نفسه خفض التكاليف.

وفي ذات الوقت تسمح هذه التكنولوجيا للعملاء بالوصول إلى خدمات المساندة الأخرى – مثل المشورة بشأن الاستثمار وذلك بتكلفة أقل.[2]

---

[1]–Attia, H, Financial Inclusion in the technology-led globalization age. Abu Dhabi: Arab Monetary Fund, 2020, p p 16-17.

[2]– توات عثمان، التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي المصرفي– تجارب ودروس دولية للدول العربية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني التحول الرقمي و أثره على التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، مصر، 2021، ص 6.

المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالية في خفض تكلفة المعاملات المالية

تم تطبيق معايير الرقابة على القطاع المالي التي أجراها الصندوق منذ سنة 2000م، لكن تبين ضرورة تنقيح الطريقة التي اتبعها الصندوق، فقد أجريت التقييمات على أساس ثلاثة معايير أساسية للرقابة على البنوك، شركات التأمين وشركات الأوراق المالية التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، الرابطة الدولية لمراقبي التأمين والمنظمة الدولية للجان الاوراق المالية على الترتيب، حيث تم تحديث هذه المعايير الرقابية وتقويتها بشكل كبير منذ الأزمة المالية العالمية وتم توسيع نطاقها وتحسينها لمعرفة أسباب الفجوات تماشيا مع زيادة التركيز على المخاطر النظامية، مما تبين ضرورة إجراء مراجعة أكثر تركيزا على المجالات التي تتطلب تغطية أكبر ونتيجة للمشاورات مع جهات وضع المعايير، تم التوصل إلى تفاهم لتنقيح المنهج المرن المتبع حاليا، واتفقت جهات وضع المعايير مع الخبراء على استمرار استخدام معايير الرقابة على القطاع المالي بإحدى الطريقتين التاليين:[1]

- **التقييم بالدرجات:** نظرا لأن مختلف المبادئ مترابطة، سيتم تقييم المعيار بالكامل، ودائما ما تنتهي عملية التقييم بإعداد (تقرير تقييم تفصيلي).
- **المراجعة المركزة:** يمكن أيضا استخدام أحد المعايير كمقياس لتحليل فجوات احترازية أو رقابية محددة، ولن تنطوي المراجعة المركزة على أي تقييم بالدرجات ويمكن أن يستند إلى مجموعة فرعية من المبادئ.

كما يمكن أن تساعد التكنولوجيا المالية في تقليل التكاليف لكل من المستهلكين والشركات، ومن خلال استخدام التكنولوجيا لتبسيط العمليات وجعل الأمور أكثر كفاءة، ويمكن للشركات التكنولوجيا المالية خفض تكلفة الخدمات المالية، لأنها تترك المزيد من الأموال في جيوب الناس وتجعل الشركات أكثر قدرة على المنافسة. [2]

كما تتيح التكنولوجيا المالية فرصا واسعة النطاق تحرص السلطات الوطنية على تعزيزها، وتقدم هذه التكنولوجيا وعدًا بتخفيض التكاليف والاحتكاكات الناشئة عن التعامل المباشر، وزيادة الكفاءة والمنافسة، وتضييق نطاق التضارب في المعلومات، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، لاسيما في البلدان

---

[1]– بوعلاقة نورة، ختيري وهيبة، شركات التكنولوجيا المالية الناشئة – عرض بعض لتجارب–، الكتاب الجماعي: لتكنولوجيا المالية الابتكارات والحلول الرقمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2021، ص 63–64.

[2]– موقع المشهد المتطور للتكنولوجيا المالية، https://fastercapital.com/arabpreneur، تاريخ الاطلاع عليه: 2024/04/25، على الساعة 17: 15.

المنخفضة الدخل وللسكان المحرومين من الخدمات وذلك على الرغم من أن فوائد التغير التكنولوجي قد تستغرق وقتًا حتى تتبلور بصورة كاملة.

ويمكن أن تدعم الابتكارات والتطورات التكنولوجية المستمرة التنمية الاقتصادية والنمو الشامل للجميع على نطاق أوسع، وكذا تسهيل المدفوعات والتحويلات الدولية، وتبسيط وتعزيز الامتثال والعمليات الإشرافية والرقابية.[1]، من توسيع نطاق الوصول بخدماتها المالية إلى فئات غير المشمولة ماليا سواء من الأفراد أو المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهو ما ساعد على تخفيض الخدمات المالية وتحسين مستويات كفاءتها.[2]

تساعد التكنولوجيا المالية بتقديم الخدمات المالية بسرعة ويسر كما أنها تساهم في انخفاض التكاليف، مع تحقيق قدر عالي من الشفافية كما أنها تساهم في تعزيز الشمول المالي من حيث الوصول الى أكبر شريحة من السكان التي لا تستخدم النظام المالي والمصرفي التقليدي من ناحية أخرى فيمثل الفضاء الإلكتروني أحد أهم التحديثات التي تواجه الخدمات الرقمية بمعنى أنها أصبحت تُمثّل فرصاً وتحديات في الوقت نفسه للمؤسسات المصرفية والمالية.[3]

وتستخدم التكنولوجيا المالية كأداة لخفض تكاليف الإعلان عن منتجات وخدمات مصرفية جديدة، إذ تستخدم المؤسسات المالية العالمية في الوقت الحالي بشكل متزايد منصات تطبيقات الهاتف المحمول للإعلان عن منتجاتها وخدماتها المصرفية عبر الإنترنت، مما يستوجب معه استخدام المتاح من التكنولوجيا المالية لتوفير النفقات.[4]

وتتضمن الأمثلة على ذلك توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية مع خفض التكاليف ذات الصلة، وتوفير سبل جديدة لزيادة التمويل، وإتاحة خدمات المعلومات الجديدة بهدف تقييم المخاطر وتحفيز الشركات وأنشطة الأعمال الجديدة حتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف، وينبغي أن تكون قضايا التكنولوجيا المالية جزءًا

---

[1]– مجموعة البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي، أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية ـ وثيقة مرجعية، 19 سبتمبر، أيلول 2018، ص 4.

[2]– محمد عبد العليم صابر، التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية، مجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، المجلد 1، العدد1 ، 2023، ص 95.

[3]– موقع صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar/news/21-11-2023/sndwq-alnqd-alrby-ynzm-dwrt-n-bd-hwl-altqnyat-almalyt-alhdytht-wtzyz-ttbyqatha-fy، تاريخ الطلاع عليه: 2024/04/26، على الساعة: 20:00.

[4]–عاطف حسن– باحث مصرفي، استخدامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، 2021، مقال منشور في موقع إلكتروني: https://masrafeyoun.ebi.gov.eg.

من استراتيجيات الوطنية للاشتمال والتثقيف المالي والرقمي، مع تشجيع تبادل المعرفة بين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين.[1]

وكما أشار (Leong, and Sung, 2018): إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) يشير إلى مجموعة من اللوائح، مثل المواصفات أو السياسة أو المعيار أو القانون. في الوقت الحاضر، أصبح الامتثال عملية تجارية رئيسية للعديد من الشركات. في هذا الصدد، يُشار أيضًا إلى استخدام التقنيات لتعزيز العمليات التنظيمية إلى التكنولوجيا التنظيمية .(RegTech) على الرغم من أن عمليات الامتثال يمكن أن تقلل المخاطر وتعزز الثقة وتقلل من تكاليف المعاملات (على سبيل المثال، يمكن لشركة ذات سجلات مالية موثوقة أن تقترض أموالاً بتكاليف أقل)، إلا أن عمليات الامتثال غالبًا لا تضيف قيمة مباشرة إلى الأعمال. ولذلك، من وجهة نظر الأعمال، نقترح أن تكون الدراسات المستقبلية المتعلقة بالامتثال مرتبطة بكيفية تحسين فعالية عمليات الامتثال، وكيف يمكن استخدام تكاليف أقل لإتمام المهام ذات الصلة أو كيفية استخدام التقنيات لإجراء أعمال الامتثال التي يمكن أن لا يمكن القيام بها بسهولة من قبل الإنسان بالطرق التقليدية. على سبيل المثال، هناك بالفعل قضية تتعلق بالتكنولوجيا المالية، حيث كشفتEY وهي واحدة من أكبر أربع شركات تدقيق في العالم، عن خطط لتوسيع استخدامها للدرون لتحسين عملية التدقيق بإختصار، الروبوت، الدرون، الجهاز المحمول، CSCW (العمل التعاوني المدعوم بالكمبيوتر)، الذكاء الاصطناعي، البيانات، الخوارزميات المتقدمة، وما إلى ذلك هي الاتجاهات الناشئة للدراسات المستقبلية في إطار هذا الموضوع (الامتثال).[2]

---

[1]– موقع البنك الدولي، https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/10/11/bali-fintech-agenda-a-blueprint-for-successfully-harnessing-fintechs-opportunities، تاريخ الاطلاع عليه 2024/04/25، على الساعة 19:12. بيان صحفي 2018/11/10، أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية: خطة للاستفادة من فرص التكنولوجيا المالية بصورة ناجحة.

[2]–Leong, Kelvin; and Sung, Anna, FinTech (Financial Technology): What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way? International Journal of Innovation, Management and Technology, 9 (2), 2018, p 77.

خلاصة:

تلعب التكنولوجيا المالية دورا مهما في تمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة الخارجية، من خلال توفير حلول مالية رقمية مبتكرة وآمنة، تسهم التكنولوجيا المالية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتقليل التكاليف، وزيادة الثقة والشفافية في العمليات التجارية. كما تشجع التكنولوجيا المالية على الابتكار وتعزز التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

ولتحقيق الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا المالية التي تتطلب التغلب على التحديات المتعلقة بالبنية التحتية التقنية، والأمان السيبراني، والتشريعات والتنظيمات، والثقافة المالية، والوعي والتثقيف المالي، من خلال التعاون الدولي والجهود المشتركة بين القطاعين العام والخاص، يمكن تحقيق الهدف المشترك لتعزيز التكنولوجيا المالية وتمكين الدول النامية على الاندماج بشكل أفضل في التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثانـي

دراسة تجارب التكنولوجيا المالية في كل كينيا، الإمارات العربية والصين مع الإشارة للجزائر

تمهيد:

في العقود الأخيرة شهد العالم تطورا هائلا في التكنولوجيا المالية (FinTech)، حيث أصبحت تلعب دورًا محوريًا في تغيير مشهد القطاع المالي العالمي. التكنولوجيا المالية تشير إلى الابتكارات التكنولوجية التي تهدف إلى تحسين الأنشطة المالية وجعلها أكثر كفاءة وشفافية وسهولة الوصول. من خلال دمج التكنولوجيا في الخدمات المالية التقليدية، أتاحت FinTech العديد من الفرص لتطوير منتجات وخدمات مالية جديدة تتناسب مع احتياجات العملاء المتزايدة والمتغيرة.

كما تقدم دراسة هذه التجارب العالمية فهماً شاملاً للتحديات والفرص التي تواجه التكنولوجيا المالية، بما في ذلك التحديات التنظيمية، وقضايا الأمان السيبراني، والخصوصية، والتكيف مع متطلبات العملاء المتنوعة. كما تسلط الضوء على أفضل الممارسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها البلدان الأخرى لتعزيز نمو التكنولوجيا المالية لديها.

المبحث الأول: دراسة حالة التطبيقات التكنولوجيا المالية

تتميز كينيا بتطورها اللافت في مجال التكنولوجيا المالية، حيث أصبحت واحدة من الدول الرائدة في هذا المجال في إفريقيا. يعكس هذا التطور تأثيرًا إيجابيًا على الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين جودة الحياة للمواطنين، خاصة في المناطق النائية والمجتمعات الريفية التي كانت تفتقر إلى الخدمات المالية التقليدية. تسهم التطبيقات التكنولوجيا المالية في توفير حلول مالية مبتكرة وفعالة، مما يسهم في تعزيز التمويل الشخصي والأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الاستثمار وتشجيع الابتكار.

المطلب الأول: تجربة كينيا في استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الاندماج في التجارة الخارجية

تعتبر M-PESA أحد منتجات التكنولوجيا الدالية في كينيا، تعرف خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول على أنها: "منصة تقدم خدمات مالية بالتجزئة عبر الهاتف المحمول للكينين، خاصة لمن يفتقرون للخدمات في المناطق الريفية المحرومة بعيدا عن فروع البنوك التقليدية.

تم إطلاق هذه المنصة في عام 2007 بواسطة أكبر متعاملي الهاتف المحمول في كينيا وتنزانيا Vodafone pour safaricomو Vodacom في البداية، كانت خدماتها تقتصر على شراء البث لمكالمات الهواتف النقالة أو دفع فواتير الخدمات العامة والرسوم المدرسية، انتشرت بعدها في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب افريقيا والهند.[1]

يعتبر إقليم إفريقيا جنوب الصحراء رائدا في استخدام الحسابات المالية المحمولة حيث يمتلك 21% من البالغين عام 2017 هذا النوع من الحسابات ويمتلك نصفهم حسابات مالية محمولة فقط بينما يمتلك النصف الآخر حسابات مالية رسمية ومحمولة. وتعتبر كينيا رائدة داخل هذا الإقليم، إذ ساعدة ثورة التكنولوجيا المالية على تحقيق شمول مالي شبه كامل في كينيا، فالدولة صاحبة التجربة التنموية أكثر إشراقا وازدهارا في شرق القارة الإفريقية صنفت كواحدة من أفضل الاقتصاديات أداء في إفريقيا بتسجيلها لمعدلات نمو بلغت 6.32 عام 2018، وتمثل ثالث أكبر الدول في القارة الإفريقية من حيث الإمكانيات الاقتصادية وقد برزت كينيا كمركز للتكنولوجيا المالية (FinTech) بسبب النجاح الرائد لخدمة الدفع عبر الهاتف المحمول –Pesa والتي تمثل منصة تقدم خدمات مالية بالتجزئة عبر الهاتف المحمول للكينيين، خاصة

[1]– عميروش إيمان، قمازي نجوم، مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي –دراسة تجربة دولة كيناي، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، 2023، ص 136.

لمن يفتقرون للخدمات في المناطق الريفية وقد حققت المنصة نجاحًا باهرا وسريعا منذ إنشائها نتيجة لعدم كفاية المؤسسات المالية في البلد وبيئة العمل والتنظيم المواتية في كينيا. كما ظهرت على غرار – مجموعة متنوعة من الشركات الأخرى التي تصمم منتجات وخدمات مالية رقمية مبتكرة في كينيا، بهدف امتصاص جوانب أخرى من القطاع المالي غير الرسمي. ومع ذلك، تواجه شركات التكنولوجيا المالية في كينيا عددًا من التحديات التي تعوق نموها، مثل: النقص في المواهب الإدارية وتطوير البرمجيات، وضعف الوصول إلى البيانات والمعلومات، ومستويات غير كافية من الائتمان والاستثمار.

الجدول رقم (2): يوضح مراحل تطور استخدامات منصة (M-PESA)

المراحل	الشرح
المدفوعات والتحويلات	M-PESA تتيح للمقروضين فرصة لسداد القروض قصيرة المدى عن طريق الهواتف المحمولة وتحويل الأموال من شخص لآخر، وكذلك تسديد الدفوعات وإرسال التحويلات دون الحاجة للبنوك
حسابات التوفير	M-PESA تستخدم كحساب لخلق الثقة المشتركة لجميع المستخدمين إلى توفير حسابات الادخار، ومع الوقت جذب الابتكار عددا كبيرا من المدخرين وقاموا بفتح حسابات التوفير
القروض الصغير	تم استخدام تطبيق M-PESA كمنصة للإقراض، وقد أدى ذلك إلى خفض تكلفة الحصول على القروض من البنوك خاصة في نطاق المشاريع الصغيرة
التحويلات الخارجية	توسعت خدمات M-PESA من مجرد المعاملات المحلية إلى تحويلات المالية والخدمات خارج الحدود، هذا التطور ساعد بشكل خاص السكان الذين يعتمد جزء كبير من دخلهم على التحويلات المالية من الخارج خاصة مع دولة مثل كينيا يعتمد اقتصادها على التحويلات المالية

المصدر: حدوش شروق وآخرون، الخدمات المالية عبر الهاتف النقال M-PESA تجربة كينيا، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، التنويع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2021، ص96.

1- الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (M-PESA) كنموذج للتكنولوجيا المالية في كينيا.

لقد تم إجراء أربعة استطلاعات على مستوى الدولة البنك المركزي الكيني، المكتب الوطني الكيني للإحصاء، ومنصة Finances المالية (الرقمية وتشير الدراسة إلى أن 75.3% من الكينين يستخدمون الآن شكلاً واحدًا على الأقل من الخدمات المالية الرسمية، وهو رقم تضاعف منذ الدراسة الأولى في عام 2006. ومع ذلك، كما يوضح الجدول أدناه، فإن هذه الزيادة يمكن أن يعزى بشكل كبير إلى ظهور الخدمات المالية عبر الهاتف والتي زادت من صفر في المئة إلى 71.4% خلال نفس الفترة الزمنية. وقد

قامت كينيا بتطبيق التحول الرقمي، وتحقيق أهداف الشمول المالي، من خلال تطويرها للخدمات المالية والمصرفية، عبر خطة استراتيجية تهدف إلى توسيع فرص حصول شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية والمصرفية.[1]

الجدول رقم (3): استخدامات مختلف مقدمي الخدمات المالية في كينيا

السنوات	2006	2009	2013	2016
خدمات الأموال عبر الهاتف	0	27.9	61.6	71.4
البنوك	14	20.5	92.3	38.4
مؤسسة التمويل الأصغر	1.7	3.5	3.5	3.6
تعونيات الادخار والائتمان	13.1	9	11	12.9
التأمين	4.9	3.5	17.8	52.2
مجموعات غير رسمية	32.4	36	27.7	41.4

SOURCE : Central Bank of Kenya & FSD Kenya. (2016). The 2016 FinAccess Household Financial Inclusion. Report - Nairobi, Kenya: FSD Kenya. Available Online: Survey on http://fsdkenya.org/publication/finaccess2016/

تاريخ الاطلاع: 2024/05/7

تم تأسيس M-Pesa من قبل شركة Safaricom في مارس 2007 في البداية كمنصة قروض للتمويل الأصغر، وقد تطورت منذ ذلك الحين إلى وسيلة يمكن من خلالها للمستخدمين إيداع وسحب النقود في هواتفهم المحمولة من خلال شبكة من الوكلاء المنتشرة في كل مكان في البلاد. وكان تحويل الأموال عن طريق الرسائل النصية هو أولى الخدمات المتاحة. فبإمكان المستخدمين إرسال واستقبال الأموال إلكترونيا عن طريق هاتف محمول عادي ويجري تبادل الأموال، أي الإيداع والسحب بواسطة شبكة من وكلاء يحلون بالأساس محل ماكينات الصراف الآلي. ومن بين وكلاء M-PESA، المتاجر الصغيرة ومحطات الغاز ومكاتب البريد، وحتى أفرع المصارف التقليدية بلغ عدد الوكلاء 110 ألف وكيل عام 2017، أي ما يفوق عدد ماكينات الصراف الآلي 40 مرة في كينيا. وتجذب طريقة تسعير الخدمة المقدمة أكبر عدد ممكن من شبكة الوكلاء فخدمة الإيداع النقدي مجانية، ولكن هناك عمولة تقدر بحسب مبلغ المعاملة، وتدفع سواء عند إرسال الأموال الإلكترونية أو سحبا نقدًا (ريهام، 2020، صفحة 499) ويحصل الوكلاء على جزء من إجمالي قيمة المعاملة (الإيداع والسحب النقدي). يمكن لأي شخص استخدام منظومة

[1]– بلقلة براهيم وآخرون، واقع صناعة التكنولوجيا الكالية في الهند وكينيا، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 453-454.

M–TESA، إلا أن المستخدمين غير المسجلين في الخدمة يدفعون رسومًا أعلى بكثير من غيرهم المسجلين ولديهم حسابات المراد من ذلك، تشجيع مزيد من الناس على فتح حساب في المنصة.

واصلت منظومة M–PESA توسيع نطاق خدماتها منذ عام 2007. في البداية كانت خدماتها تقتصر على شراء البث للمكالمات الهواتف النقالة أو دفع فواتير الخدمات العامة والرسوم المدرسية في عام 2012، أطلقت M–PESA خدمة تمكّن المستخدمين من فتح حسابات التوفير ذات الفائدة والحصول على قروض قصيرة الأجل. وأطلقت سفاري كوم في عام 2017 منظومة تمكن صغار المزارعين من استخدام الهواتف المحمولة للتواصل مع الموردين (يشان الأسمدة والبذور والأعلاف الحيوانية على سبيل المثال، والمهندسين الزراعيين وخدمات المعلومات وحتى المنافذ لبيع محاصيلهم.

في عام 2007، لم يكن هناك سوى 1.5 فرعا مصرفيًا وماكينة صراف آلي واحدة لكل 100000 شخص في كينيا، وبذلك فقد نُسب الفضل إلى M–Pesa في تقديم الخدمات الضرورية إلى 81% من السكان ، والذين لم يتعاملوا مع البنوك واستبعدوا من النظام المالي الرسمي شهد عدد مستخدمي ووكلاء M–Pesaنموا سريعا منذ إنشائه في عام 2016، تم الإبلاغ عن أن 71.4% من الكينيين يستخدمون حساباتهم المالية عبر الهاتف المحمول بانتظام، في حين نما عدد وكلاء M–Pesa إلى 130,000 وبذلك أصبحت منظومة Pesa – في كينيا أحد الجوانب المركزية اقتصاد البلاد إذ عالجت ما قيمته 24 مليار دولار من المعاملات في عام 2015، وهو ما يعادل حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي لكينيا كما يتم استخدام M–Tesa أيضًا من قبل غالبية الشركات في كينيا كمنصة دفع ، والعديد منها، ولا سيما شركات التكنولوجيا المالية، تتكامل مع واجهة برنامج التطبيقات (API) الخاصة بالشركة لإدارة المعاملات صرفية. صرفيا. [1]

أتاح حساب المال عبر خدمة M–Tesa للأفراد فرصة تحويل الأموال عن طريق استخدام هواتفهم المحمولة، وهو ما مكنهم من سداد القروض، ودفع الفواتير، وصرف الرواتب، وقد شهد هذا البرنامج نجاحا وإقبالا كبيراً حتى في المناطق الريفية فأصبح هو الوسيلة الأولى لتحويل الأموال كينيا. وذلك بسبب النجاح الذي حققه خلال أقل من سنتين، حيث تم تحويل 50% من التحويلات من خلاله، ويعتبر ذلك خطوة هامة في طريق تعميم التعاملات غير النقدية والوصول إلى تطبيق سياسة اقتصاد غير نقدي متكاملة على

[1]–Adongo, L. E. (2015). Why FinTech developers should pay attention to the opening of MPESA's API, FSD Kenya Blog Post, Available Online: http://fsdkenya.org/blog/whyFinTechdevelopers-should-pay-attention-to-the-opening-of-m-pesas-api-2/ [Accessed 28 /04/2024]

المستوى الوطني من خلال تفعيل السياسات التي تشجع المعاملات الإلكترونية، وتماشيا مع هذا الاتجاه، صدرت العديد من بطاقات الدفع الإلكترونية لتمكين المواطنين من سداد قيمة النقل العام وغيرها من الخدمات.

وتحتل خدمة إرسال واستلام الحوالات المحلية عن طريق خدمة الهاتف المحمول بين العملاء الصدارة على منصة M-Pesa ، حيث شهد نسبة مرتفعة جدا سواء كانت حوالات محلية مستلمة أو مرسلة سنتي 2014-2017 ، كما شهدت أيضا نسب فواتير خدمة المدفوعة والأجور المستلمة تزايداً ملحوظا 2017 مقارنة بسنة 2014. [1]

الشكل رقم (8): يوضح نسبة السكان البالغين (15) ممن يستفيدون من استخدام الحوالات المحلية والأجور عبر الهاتف المحمول في كينيا لسنتي 2014 و 2017.

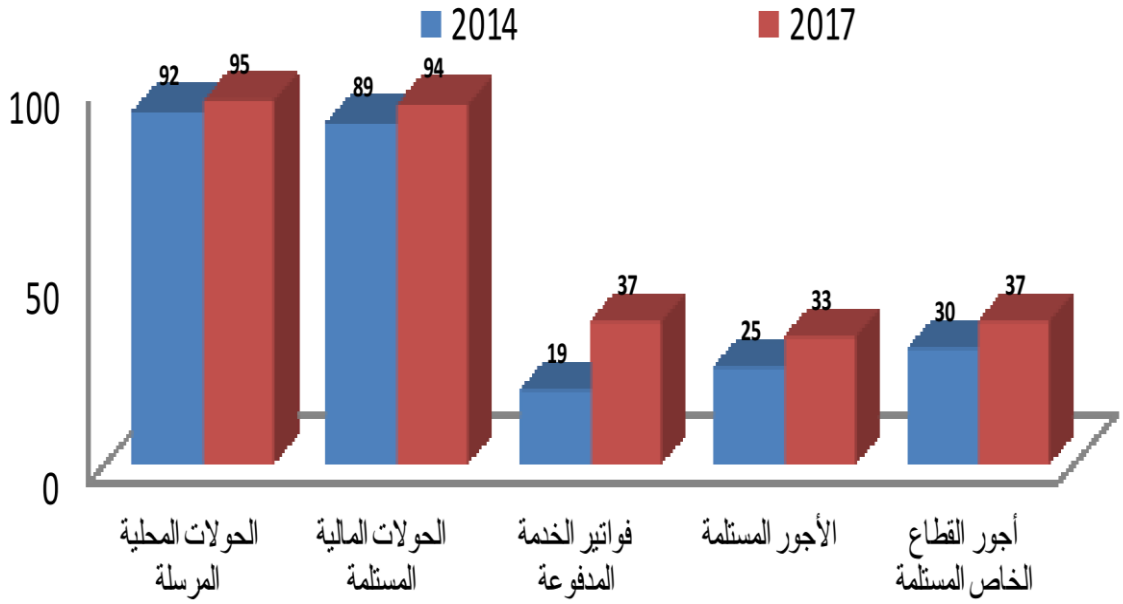

Source: The World Bank. (2018). What Kenyas Mobile Money Success could mean for the World0. from: https://www.worldbank.org. Arab

تاريخ الاطلاع: 2024/05/7

لقد كان الاعتماد على M-PESA له تأثير هائل في ساحة الشركات الناشئة في نيروبي. فعلى مدار السنوات القليلة المنصرمة، شهدت نيروبي نموا فائقًا للشركات الناشئة العاملة في إطار النظم البيئية . مع نماذج للأعمال القائمة على أساس .M-PESA. ووفقًا لأحدث تقرير عن تمويل الشركات الناشئة في أفريقيا، بلغ إجمالي حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية ما قيمته 305 مليون دولار عام

[1]-بلقلة براهيم وآخرون، امرجع السابق، ص455.

2020 بعدد صفقات يبلغ 52 صفقة وبذلك فقد احتلت المرتبة الثانية أفريقيا بعد نيجيريا التي بلغت ما قيمته 307 مليون دولار لنفس العام، وبذلك فإن كينيا تسيطر على 44% من حجم التمويل التكنولوجيا المالية في افريقيا بعد نيجيريا التي تسهم بـ 46%. [1] وثمة 38 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تعمل حاليا في كينيا.

2- العوامل الكامنة وراء تطور قطاع التكنولوجيا المالية في كينيا.

في حين أن مجال التكنولوجيا المالية في كينيا كان ناشئًا قبل سنة 2007، فقد رسخ مكانته بسرعة على مستوى العالم باعتباره مركز التكنولوجيا المالية الأكثر شهرة في إفريقيا. ومن بين الأسباب الكامنة وراء تطوير قطاع التكنولوجيا المالية في كينيا عدم كفاية أو طبيعة المنتجات والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية القائمة وكذا البيئة التنظيمية الإيجابية والاقتصاد الكلي الجذاب، التأثير الرائد لابتكار التكنولوجيا المالية من خلال انخفاض تكلفة الخدمات ومناسبتها وإمكانية الوصول إليها بطريقة سهلة، الاستقرار السياسي والتجاري في كينيا، وأخيرًا الطبيعة الريادية للكينيين وتمتعهم بالمعرفة المالية الجيدة والقادرة على سداد المدفوعات بسهولة عبر الأجهزة المحمولة. ويمكن التفصيل في أهم العوامل فيما يلي:

2-1- عدم كفاية الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية وانخفاض تكلفة وسهولة استعمال التكنولوجيا الرقمية

كانت البنوك في كينيا تحقق أرباحًا ضخمة من خلال التعامل 20% من السكان والذين يمثلون شريعة العملاء الأثرياء، لذلك لم تكن هناك حاجة حقيقية لتنويع والنظر إلى شرائح المجتمع الأقل دخلا، إذ أن امتلاك حساب مصرفي كان ولا يزال مكلفا بالرغم من وجود نسبة كبيرة من السكان الذين لم يحصلوا على خدمات لاسيما الطبقة المتوسطة التي تتوسع بسرعة، ثم ظهرت هذه شركات التكنولوجيا المالية على أمل نشر الشمول المالي الشرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكنهم من الحصول على الخدمات المالية والمصرفية وذلك من أجل امتصاص جوانب أخرى من القطاع المالي غير الرسمي في ظل عدم تمكن هذه الفئات من التعامل مع القطاع الرسمي بسبب ارتفاع التكاليف وحجم المخاطر، وبذلك فقد ساهمت خدمة الهاتف المحمول في كينيا بزيادة نسبة الشمول المالي إلى 50% إلا

[1]- Partech, Africa Tech Venture Capital Report: https://cdn-website.partechparners .com/media/documents/2021-02_Partech_Africa_2020, 2020, p p 14-15.

وقد ازداد عدد الكينين الذين شملهم النظام المالي رسميا في السنوات العشر الأخيرة. وقد تم إدراج أكثر من 73% من الكينيين رسميا في عام 2017، قياسا بعام 2014 التي كانت 58%.[1]

ساعدت خدمات الهاتف المحمول على إدارة الكينين لمخاطرهم المالية حيث ظهر الفارق بين مستخدمي الحسابات المالية المحمولة ونظرائهم من غير المستخدمين، عندما حدث انخفاض غير متوقع في الدخول، فلم يتغير إنفاق مستخدمي الحسابات المالية المحمولة بينما انخفض إنفاق نظرائهم من 7-10%، يمتلك الكينيون كلا النوعين من الحسابات المالية حسابات مالية مصرفية وحسابات مالية محمولة مما يعكس كيفية قيام الكينيين بمدفوعاتهم الإلكترونية. يستخدم حوالي 40% من البالغين الحسابات المالية المحمولة لإجراء تلك المدفوعات، بينما يستخدم 29 % من البالغين الطريقتين يستخدمون الحسابات المالية المتنقلة ويستخدمون الهاتف المحمول أو الإنترنت للدخول إلى حساباتهم المالية المصرفية. يزيد الذكور عن الإناث في امتلاك الحسابات المالية الرسمية بحوالي 18%، كذلك في امتلاك كلا النوعين من الحسابات لكن الإناث تزيد عن الذكور بحوالي 11% في امتلاك الحسابات المالية المتنقلة ويمتلك الفقراء حسابات مالية محمولة تفوق ما يمتلكه الأغنياء منها كذلك نجاحت pesa-M في التمكين المالي للمرأة وترجم ذلك في تحولها من الزراعة إلى الأعمال التجارية بشكل أكبر، ونجحت كينيا بشكل كبير في الحد من نسبة الأشخاص الذين يستخدمون القطاع غير الرسمي في ارسال الأموال، وقد عالج نظام pesa-M كافة المشكلات التي كانت تواجه الكينين في تحويل الأموال سواء عن طريق البنوك أو مكاتب الجيد أو غيرها من وسائل تحويل الأموال وجعلت التحويلات أسرع وأرخص وأكثر أمان. [2]

2-2- البيئة التنظيمية الإيجابية والاقتصاد الكلي الجذاب في كينيا.

تمكنت كينيا من المظي عبر خطوات حثيثة ومتسارعة نحو تحقيق الابتكارات المالية بسبب بيئتها التنظيمية الإيجابية والاقتصاد الكلي الجذاب، إذ تشهد كينيا نموا مطردا فالدولة صاحبة التجربة التنموية أكثر إشراقا وازدهارا في شرق القارة الإفريقية حيث صنفت كواحدة من أفضل الاقتصاديات أداء في إفريقيا بتسجيلها لمعدلات نمو بلغت 6.32% عام 2018، وتمثل ثالث أكبر الدول في القارة الإفريقية من حيث الإمكانيات الاقتصادية، ويعزى ذلك إلى الاستثمارات الهائلة في البنية التحتية، وخطوات تحسين مناخ الأعمال وزيادة الصادرات، إذ سمحت لهم السياسة المالية التوسعية في دول شرق إفريقيا بتمويل مشاريع

[1]-بلقلة براهيم وآخرون، المرجع السابق، ص ص 456-457.

[2]-ريهام احمد ممدوح حسن، أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد50، العدد 04، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2020 ، ص ص 499-501.

البنية التحتية دون ممارسة ضغوط غير ضرورية على الأسواق المالية المحلية، وبالتالي إبقاء الدين العام في حدود 50% كما تبنت كينيا بالكامل الفرص التي تتيحها التكنولوجيا المالية، وقد تعزز هذا من خلال السياسات الحكومية المواتية، حيث يقدر سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصال المحلي بحوال 500 مليون دولار، ويهدف المخطط الوطني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تعزيز القدرة التنافسية لكينيا من خلال الاستفادة من مواردها في الاستعانة بمصادر خارجية في العمليات التجارية وتعزيز قدراتها على مواجهة التحديات التكنولوجيا المستقبلية. إذ أن رؤية عام 2030 حيث لتطوير وتنمية كينيا تعتمد على توفير الرخاء لجميع شرائح المجتمع الكيني، من خلال برامج التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق معدل نمو في حدود 10% سنويا إلى أن يصل إلى 25% خلال السنوات المقبلة، وفي صلب ذلك جاء الاهتمام بتعزيز درجة الشمول المالي عن طريق تذليل معوقات تعزيزه من خلال بناء قطاع مصرفي قوي بإجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية لجعل القطاع أكثر تنافسية، ولتسهيل الاندماج بين المصارف الصغيرة والكبيرة لتصبح أكثر قوة وإزالة كل ما يعرقل عرض الخدمة المالية وطلبها لتحقيق مستويات عالية من الادخار والاستثمار والودائع المصرفية من الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض تكاليف الاقتراض وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون حرمنا ماليا وتسهيل التحويلات المالية المحلية والدولية عن طريق تشجيع استخدام التكنولوجيا المالية.[1]

2-3- المنهج التنظيمي للبنك المركزي الكيني

من العناصر الرئيسية الأخرى لنمو M-PESA الواجب الإشارة إليها الموقف التنظيمي الذي اعتمده البنك المركزي الكيني، فقد قرر عدم معارضة دخول شركات الاتصالات القطاع المالي، طالما قدمت ضمانات كافية اعتمد البنك المركزي وضع "فوقي" كمنظم وسمح بخوض التجربة بغية تعزيز الابتكار، وسمح الوضع الرائد المنصة Safaricom بتحقيق استثمار كبير على مستوى الوكلاء وشبكات المحمول، وبسبب ضغوط منافسيها، تلقت Safaricom في عام 2016 أمرًا من السلطات المعنية بالمنافسة في كينيا بفتح شبكتها من وكلاء – أمام شركات الاتصالات الأخرى التي تقدم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وبعد مرور سنة توصلت شركات الاتصالات إلى اتفاق يسمح للمستخدمين بتبادل النقود، بغض النظر عما إذا كان كلا طرفي المعاملة يتعاملان مع شركة الاتصالات نفسها.

[1]– Mwai Kibaki, A Globally Competitive and Prosperous Kenya,from: Kenya Vision 2030, 2007, p 20.

2-4- تطور البنية التحتية الرقمية

تشجع البنية التحتية الرقمية الكينيين على الإتقان والمهارة في استخدام التكنولوجيا المالية، إذ أن هناك بنية تحتية تكنولوجية وإنترنت واتصالات متقدمة موجودة بالفعل في جميع أنحاء البلاد وارتفاع نسبة انتشار الهواتف المحمولة وانخفاض سعر تكنولوجيا الهاتف المحمول، إضافة إلى ارتفاع معدل معرفة القراءة والكتابة بين مختلف شرائح المجتمع الكيني، وهناك أيضًا دراية ومعرفة قوية جدا لكيفية عمل الهواتف المحمولة والذي يشمل حتى كبار السن أو الأشخاص الذين ربما لم يذهبوا إلى المدرسة كما أن تدفق الأنترنت الإنترنت في كينيا من بين الأفضل في إفريقيا قد ساعد ذلك كثيرا على إمكانية الوصول إلى شبكة الجيل الثالث في المقاطعات النائية والذين يمكنهم الوصول إلى الإنترنت على هواتفهم بسهولة بالغة.[1]

المطلب الثاني: تجربة الإمارات العربية في استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الاندماج في التجارة الخارجية

تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في استضافه 50% من الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية في 12 دولة بالمنطقة، وقد صرح عمر سدودي الرئيس التنفيذي لشركة بيفورت على هامش مؤتمر صحفي بمقر شركة "ومضة" في حي دبي للتصميم، أن بنية الإمارات التشريعية والتقنية المتقدمة جعلها أول موطنا لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة في أن بنية الإمارات المتقدمة جعلها أول موطنا لشركات التكنولوجيا الناشئة في المنطقة ككل، الأمر الذي جعل منها ضمن أكبر دول العالم في استقطاب هذه الشركات، وأضاف سدودي أن الامارات شهده نمو بمعدلات تتراوح بين 30% إلى 40% الدفع الإلكتروني العام 2016، ومن المقرر أن تشهد التجارة الإلكترونية في المنطقة نموا قويا ليصلت إلى 4 أضعاف ما هو عليه الآن في غضون السنوات الخمسة المقبلة، ليصل إجمالي النمو إلى 20 مليار دوار بحلول العام 2020 حيث تلعب شركات التكنولوجيا المالية دورا رئيسيا في تحقيق هذا النمو.[2]

تتخذ حكومة الإمارات خطوات ملموسة لتأسيس تحول رقمي قوي والاستفادة من الإيجابيات والفوائد التي يوفرها التحول الرقمي من خلال إطلاق المبادرات التي تشجع على الابتكار، وقد مهدت مبادرة مؤسسة دبي للمستقبل (مليون مبرمج عربي) الطريق للمضي في هذا الاتجاه، حيث يتسم الاقتصاد الرقمي في الإمارات والمنطقة بإمكانات هائلة، إضافة إلى تمتع جيل الشباب بمهارات وخبرات رقمية كبيرة.

---

[1]- بلقلة براهيم وآخرون، المرجع السابق، ص 459.

[2]- حيزية بنية ابتسام، عليوش قربوع، المرجع السابق، ص 53.

حققت دولة الإمارات نسبة كبيرة من الحكومة الذكية (التحول لخدمات ذكية)، حيث تم تحويل نحو 96.3% من الخدمات الحكومية الأكثر أهمية والبالغة 337 خدمة (الخدمات اليومية) إلى خدمات ذكية. كما يعتبر قطاع الخدمات الحكومية في الإمارات الأكثر رقمنه في ظل تحول أكبر 41 جهة حكومية نحو الخدمات الذكية خلال 730 يوم من بدء تنفيذ المشروع.[1]

1- إمكانيات سوق التكنولوجيا المالية في دولة الامارات:

تعتبر الامارات من الدول الرائدة في استقطاب الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية فهي تمتلك 30 شركة حسب إحصائيات 2015 أي ما يقارب 29% من حصلة الشركات الناشئة في الشرق الأوسط.

الجدول رقم (4): يوضح إمكانيات سوق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات سنة 2016

الإمكانيات	نصيب الفرد من النتائج المحلي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة استخدام الهواتف الذكية	نسبة عدد عملاء البنوك
القيم	70 ألف دولار	643 ألف دولار	%83	%84

1. المصدر: حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع، تكنولوجيا المعلومات ... ثورة اقتصادية جديدة –دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشكال افريقيا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد03، 2018 . .ص54 .

2- مبادرات الإمارات في التكنولوجيا المالية: من المؤكد أن أهمية التكنولوجيا المالية لم تمر دون أن يلاحظها المنظمون، في الإمارات العربية المتحدة، أطلق دبي المالي العالمي برنامج Fitech hive عام 2017، وهو برنامج تسريع يوفر منصة لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، مع مبادرات مماثلة في البحرين وأبو ظبي المتمثلة فيما يلي:

2- مبادرات الإمارات في التكنولوجيا المالية:

من المؤكد أن أهمية التكنولوجيا المالية لم تمر دون أن يلاحظها المنظمون في الإمارات العربية المتحدة، أطلق مركز دبي المالي العالمي برنامج fintech hive عام 2017، وهو برنامج تسريع يوفر منصة لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، مع مبادرات مماثلة في البحرين وأبو ظبي المتمثلة فيما يلي:[2]

[1]– سفيان قعلول، الوليد طلحة، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، مجلة دراسات اقتصادية (الصندوق النقد العربي)، العدد 71، 2020، ص28.

[2]–وهيبة عبد الرحيم، الرفراء أو قاسم، التكنووجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الإستيعاب، مرجع سريق ذكره، ص 362.

أ- مبادرات البلوكشين: سلسلة الكتل أصبحت بالغة الأهمية في عالم التكنولوجيا المالية ومن المتوقع أن يؤدي نظام دفتر الأستاذ المفتوح إلى إحداث ثورة في العديد من الصناعات، بما في ذلك قطاع التمويل، تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من الشركات الرائدة في البلاد التي تستخدم تكنولوجيا البلوكشين من خلال استراتيجية البلوكشين الوطنية، تخطط حكومة الإمارات العربية المتحدة لتكون بلا ورق بحلول عام 2020 وهذا سيجعل التقنية أكثر انتشارا، مع العديد من المنظمات التي تحاول إيجاد أفضل الطرق للإستفادة منها حيث ستشترك الاستراتيجية في نصف معاملات الحكومة التي ستستخدم منصة البلوكشين بحلول عام 2021.

ب- المبادرات التشريعية: أكدت هيئة دبي للخدمات المالية وهي هيئة التنظيم المالي الرئيسية في دبي، أن شركات التكنولوجيا المالية قد تم إعدادها لتحقيق الن جاح من خلال رخصة اختبار الابتكار، أو معدة تسريع التكنولوجيا المالية حيث تدرك السلطات أهمية الاستثمار في التكنولوجيا المالية وتبحث عن أفضل طريقة لتشجيع شركات التكنولوجيا المالية على القيام بأعمال في دبي، وكذلك في المنطقة ككل.

ج- عمليات الدمج والاستحواذ: اندمج بنك أبو ظبي الوطني وبنك الخليج الأول ليصبحا بنك أبو ظبي الأول، ثاني أكبر بنك في دول مجلس التعاون الخليجي، ومع حدوث المزيد من عمليات الاندماج على مدار السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، فإن الحاجة إلى الاستثمار في التكنولوجيا الموحدة ستزيد.

3- أمثلة عن بعض الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية الموجودة بدولة الإمارات:

بالرغم من أن مصر كانت مقرا لأكثر من ربع الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن الإمارات الآن أصبحت الرائدة في المنطقة بحيث تشهد إطلاق ثلاثة أضعاف الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية مقارنة بمصر، سنحاول التطرق لبعض الشركات الناشئة حسب كل قطاع. [1]

أ- حسب قطاع المدفوعات شركة واحدة و هي شركة.BEAM : تأسست سنة 2012، تتيح شركة " Beam Wallet" للمستخدمين ربط بطاقاتهم الائتمانية بتطبيقها الخاص للحصول على تجربة تسوق بدون نقود ورقية، هذه الشركة الناشئة التي تلقت استثمارا ضخما من شركة "ماجد الفطيم" في أواخر عام 2014، لديها أكثر من 350 ألف مستخدم لتطبيقها في أكثر من 3 آلاف متجر في الإمارات حتى منتصف عام 2016، وقعت " Beam Wallet" شراكة مع شركة "دو" للإتصالات و"ماستر كارد" من أجل توسيع قاعدة وصولها.

[1]- حيرية بنية، ابتسام عليوت ، قرنوع، تكنولوجيا المعلومات ... ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 54.

ب- حسب قطاع الإقراض: شركة duris وشركةcompareit4me

- **شركة DURIS:** تأسست سنة 2014، تقدم هذه الشركة حصصا في المباني السكنية والتجارة الممولة جماعيا ابتداءا من 5 آلاف دولار وبالتالي هي تدير العقارات نيابة عن الممولين مما يتيح للأشخاص الاستثمار بحصص صغيرة في عدة مشاريع في الإمارات.

- **شركة compareit4me:** تأسست هذه الشركة سنة 2011، يوضح موقع "كومبارت فور مي" مدى مصداقية الحسابات المصرفية والقروض، وحديثا باقات التأمين التي تقدمها البنوك في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمكن هذه المنصة المستخدمين من مقارنة الأسعار ومقارنة مميزات تلك المنتجات المختلفة مما يوفر عليهم وقت البحث بأنفسهم أو دفع رسوم كبيرة مقابل خدمات لا تستحق على المدى الطويل، حصلت الشركة حتى اليوم على 6 ملايين دولار تقريبا وتوظف حوالي 40 شخصا.

ج حسب قطاعات الموجة الثانية: شركةnow money ، شركة.finerd [1]

- **شركة NOW Money:** تأسست سنة 2016، now money هو أول تطبيق خدمات مصرفية للهاتف المحمول في دول مجلس التعاون الخليجي مع وجود 80% الإمارات يقل دخلهم عن 1400 دولار شهريا، فإن امتلاك حساب مصرفي يعتبر أمرا صعبا لأكثر من 6 ملايين موظف تقدم الشركة الناشئة لأرباب العمل حسابا مصرفيا لكل موظف، ويمكن للموظفين استخدام خاصية تحويل الأموال المدمجة حاصل التطبيق لإرسال الأموال إلى موطنهم ، وكانت الشركة المؤسسة في "موني ناو " قد فازت بالمركز الأول في مسابقة عرض الأفكار في مؤتمر المرأة في العلوم سنة 2016.

- **شركة FINRED:** مختصة في إدارة الثروات تأسست سنة 2015 تقدم حلول استثمار مخصصة بحسب دخل الفرد وقابلية المخاطرة والأفق الزمني هذه المنصة التي تعتبر أول: مستشار رقمي آلي في الإمارات.

[1]-حيرية بنية، ابتسام عليوش، قربوع، تكنولوجيا المعلومات ... ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، مرجع سبق ذكره، ص 54.

الشكل رقم (9): يوضح عدد الصفقات السنوية وإجمالي التمويل في قطاع الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط (2015-2019)

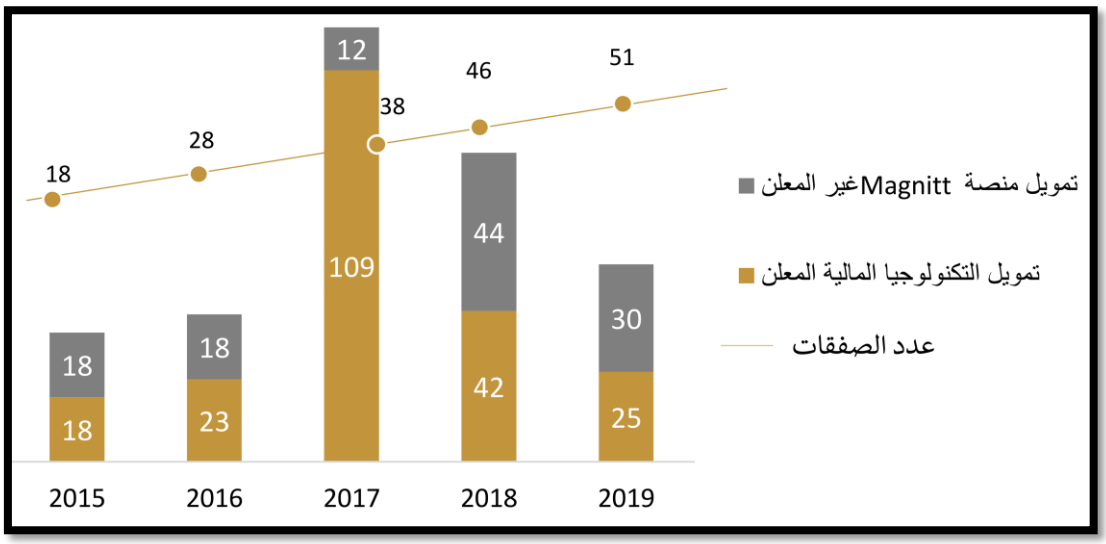

المصدر: الامارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد، الاستثمار في التكنولوجيا في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 6.

4- عوامل نجاح التكنولوجيا المالية في الإمارات : أنشأت الإمارات أكبر مسرع أعمال في سوق أبو ظبي العالمي للمساعدة على تسريع ودعم الابتكارات والإبداعات، حيث يعد المسرع مركز ابتكار يساعد على إيجاد الشركات التي تبحث عن التعاون المشترك فيما بينها وحثها على الابتكار، هذه الابتكارات التي تعرفها الإمارات تعود في الأساس إلى توفر مجموعة من العوامل تكمن فيما يلي:[1]

- الدعم الاستراتيجي المتواصل الذي يتلقاه سوق أبو ظبي العالمي من قبل الحكومة الرشيدة.
- مذكرات التفاهم والتعاون التي تربط الشركاء مع السوق ومختلف قطاعات المجتمع.
- الموقع الاستراتيجي المميز خاصة لأبو ظبي بين الشرق والغرب.
- المركز المالي والاقتصادي الذي تحتله الإمارات في المنطقة.
- التمتع بعوامل الاستقرار المالي.
- تطبيق الأنظمة والقوانين المتوافقة مع القوانين التنظيمية العالمية.
- تحتضن بيئة عمل متطورة وصديقة للأعمال.
- توفر بنية تحتية حديثة.

[1]-حيرية بنية، ابتسام عليوش، قربوع، تكنولوجيا المعلومات ... ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، مرجع سبق ذكره، ص 56.

- وفرة رأس المال.

المطلب الثالث: تجربة الصين في استخدام التكنولوجيا المالية لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الأسواق العالمية

تجسد تجربة الصين في استخدام التكنولوجيا المالية لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الأسواق العالمية نموذجًا ناجحًا وملهمًا يستحق الدراسة والتحليل. فمن خلال مزيج من الابتكار التكنولوجي والسياسات الحكومية المواتية، نجحت الصين في خلق بيئة مواتية لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة واندماجها في الاقتصاد العالمي.

أولا – الاقتصاد الصيني:

في كثير من النواحي يشبه التحول الهيكلي الذي حدث في الصين تجارب التصنيع التي حدثت في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وفي الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين وحتى في الاقتصاديات حديثة التصنيع في شرق آسيا خلال السبعينات والثمانينات. لكن مع ذلك، لم يستغرق الأمر وقتا أطول في الصين – وبلد تعداد سكانه يقارب ربع سكان العالم – لاستكمال مسار التحول الهيكلي من إقتصاد قائم على الزراعة إلى إقتصاد يهيمن عليه قطاعي الصناعة والخدمات.[1]

ثانيا – دعم جدول الأعمال الإصلاحي في الصين:

مع تحول الصين من النمو عالي السرعة إلى النمو عالي الجودة بينما تهدف إلى السيطرة على الرفع المالي في قطاع الشركات، تولى أهمية أكثر من أي وقت مضى لضمان الكفاءة في توزيع الموارد بصرف النظر عن نوع. ملكية الشركة (مملوكة للدولة أو خاصة أو أجنبية أو محلية) أو حجمها.

خلق مثل هذه البيئة من "الحياد التنافسي" ينطوي على تحديات كما أنه ظل موضع تركيز عدد من البلدان والمنظمات الدولية. وفي الآونة الأخيرة، وضعت السلطات الصينية مسألة الحياد التنافسي على رأس جدول أعمالها الإصلاحي. ولدعم جدول الأعمال نظم صندوق النقد الدولي بالتعاون مع بنك الشعب الصيني في إبريل 2019 المؤتمر السابع رفيع المستوى حول "الانفتاح والحياد التنافسي "، لتقييم التطورات الحالية، ومناقشة خطط السلطات بشأن الإصلاح، واقتراح إصلاحات أخرى بناء على التجارب الدولية. [2]

---

[1]–أمين حواس، فهم معجزة النمو الإقتصادي في الصين، مجلة دراسات وأبحاث العدد27، جوان 2017، ص 06.

[2]–التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019، ص 21، يوم 2024/05/08، على الخط :

http://www, imf-annual-report-2019

ثالثا- العوامل الدافعة لنمو التكنولوجيا المالية:

في الصين، كانت العوامل الدافعة لنمو التكنولوجيا المالية هي سرعة نمو التجارة الإلكترونية، والزيادة السريعة في معدلات تغلغل الإنترنت والهواتف المحمولة، وعدم حصول عدد كبير من المستهلكين على خدمات كافية من المؤسسات المالية الرائدة، اقترنت بالدعم التنظيمي وسهولة الحصول على رأس المال. أما الأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين لا يحصلون على خدمات مصرفية كافية أو لا يملكون حسابات مصرفية) فقد أفادوا بشدة من منصات الإقراض بين النظراء وشركات التجارة الإلكترونية التي تستفيد من بيانات التجار المتاحة للمستخدمين. ووضعت قواعد تنظيمية احترازية وأطر لخصوصية البيانات في مواجهة التحديات التي ظهرت مؤخرا في قطاع المعاملات بين النظراء، وكذلك عمليات اختراق البيانات، ولكن القواعد التنظيمية لا تزال متراخية نسبيا. ووضعت الصين قوانين أشد بشأن الأمن المعلوماتي في أعقاب هجمة فيروس الفدية "واناكراي" العالمية التي أضرت ببعض العمليات المصرفية.[1]

رابعا - تأثير الصين على صناعة الخدمات المالية:

في ديسمبر 2013، أعلن البنك المركزي الصيني أن جميع المؤسسات المالية الصينية وأنظمة المدفوعات منعت من التعامل مع العملة الافتراضية، وذكر إشعار من بنك الشعب الصيني أن الحظر فرض لأنه لا توجد "الدولة أو السلطة المركزية "بدعم من البيتكوين، وذكر بنك الشعب الصيني أنه كان يخطط لزيادة جهوده للحد من استخدام العملة الإفتراضية لغسل الأموال"، وأبلغ الأفراد أنهم لا يزالون أحرار في التجارة في البيتكوين، ولكن يجب أن يكون على بينة من المخاطر التي تنطوي عليها "، وأوضح الإشعار بالتفصيل أن بنك الشعب الصيني يعتزم إضفاء الصبغة الرسمية على تنظيم التبادلات التي تتعامل بالعملة الافتراضية". وعلاوة على ذلك، أعلنت أكبر متاجر التجزئة على الإنترنت في الصين، في 9 يناير 2014 أنها تحظر استخدام البيتكوين على منصات التسوق عبر الإنترنت مما يجعل الاستخدام العملي البيتكوين حتى أكثر صعوبة في الصين، على الرغم من اهتمام المستثمرين الهائل في العملات الافتراضية داخل البلاد.[2]

---

[1]-إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الاقليمي، أكتوبر 2017، ص 11.

[2]-عمار ريم، عبد الرحمان رق الله العملات الافتراضية: النظرة التنظيمية والتحديات في التكنولوجيا المالية الناشئة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018، ص 115.

خامسا – تجربة شركة Ant Financial النملة المالية:

في هذا الجزء تولي اهتماما لتسليط الضوء على تجارب شركات ناجحة في مجال التكنولوجيا المالية (النملة المالية):"[1]

– شعارهما:

تاريخ التأسيس: أكتوبر 2014.

مكان التأسيس: الصين.

الشركة المؤسسة: أليباي تستحوذ على 33% من أصول هذه الشركة، مع 3 شركات أخرى.

أساس عملها: تقديم خدمات مالية تكنولوجية شاملة (المدفوعات التأمين خدمة إدارة الثروات الائتمان والإقراض)

2016: جمعت تمويل قدره 4.5 مليار دولار على شكل أسهم وبلغ عدد موظفيها 7000 موظف.

تقييم الشركة الحالي: 60 مليار دولار.

إمكانياتها التكنولوجية وهي " كما يلي[2]:

❖ **تكنولوجيا البيانات الكبيرة:** يقوم الموقع بتقديم خدمات مصرفية من خلال نموذج "البيانات الكبيرة لإصدار القروض"، واستنادا إلى تحليل بيانات العملاء طالبي القرض، ومن خلال نموذج تحليل البيانات للقروض يمكن إصدار حكم شامل على المخاطر، وأطلق على تطبيق "1–2–3" أي تدوم الخدمة 3 دقائق للتطبيق وثانية واحدة للحساب و0 من التدخل اليدوي.

على مدى السنوات الأربع الماضية تم تقديم قروض بلغ مجموعها أكثر من 700 مليار دولار– يوان أعطيت لأكثر من 4 ملايين مشاريع صغيرة ورجال أعمال.

❖ **تقنية التعرف على الوجه:** تمتلك الشركة تقنية التعرف على الوجه القائم على البيومترية وتطبيقه على الإنترنت من أجل زيادة الأمن وتجربة أفضل للمستخدم.

---

[1]– وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدو، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانوني والاقتصادية، المجلد07، العدد 03، 2018، ص 21.

[2]– نفسه، ص21.

❖ **تكنولوجيا الحوسبة السحابية:** يقدم الموقع هذه الخدمة للمؤسسات المالية، وهي منصة سحابية مفتوحة تسهل الابتكار المالي وتحديث تكنولوجيا المعلومات للمؤسسات المالية لبناء تطبيقات أكثر استقرارا وأمانا أرخص تكلفة وأكثر كفاءة على المستوى المالي حيث تتيح للمؤسسات المالية تقديم خدمات أفضل لعملائها.

❖ **تكنولوجيا الذكاء الصناعي:** يتم تطبيق تكنولوجيا الذكاء الصناعي في هذه الشركة على نطاق واسع في خدمة العملاء الذكية، ويحقق هذا التطبيق من خلال استخراج البيانات والتحليل على التنبؤ والحكم التلقائي، مما يمكن من معرفة سلوك العميل والمشاكل التي قد تواجهه، كما يوجز الأسئلة المشتركة من قبل غالبية العملاء ويختار الإجابات المطابقة لها من خلال هذا النظام، وتستغرق العملية 1.6 دقيقة.

-**آفاق الشركة:** حسب وكالة رويترز تهدف شركة النملة المالية لجمع 5 مليار دولار بشكل أسهم التي من الممكن أن تصل قيمتها إلى 100 مليار دولار، آخر جولة لجمع رؤوس الأموال كانت في 2016 تمكنت من تقييم الشركة بحوالي 60 مليار دولار، لذلك الجولة الجديدة من جميع رؤوس الأموال من الممكن أن يبدأ تقييمها بين 80 مليار إلى 100 مليار دولار.

سادسا – مبادرة البنك الصناعي والتجاري الصيني ICBC لتقديم خدمات المدفوعات الرقمية:

طرح البنك الصناعي والتجاري الصيني أول منتج للدفع بالرموز سريعة الاستجابة في القطاع المصرفي يشمل خدمات الطعام والتسوق والبريد السريع وسيناريوهات دفع مبالغ صغيرة أخرى، ومن ثم تسريع عملية الدفع في التجارة الإلكترونية.[1]

سابعا- إستهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تسعى البنوك في الصين إلى الاستفادة من منصات التكنولوجيا والبيانات على الإنترنت لاستهداف في الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد. على سبيل المثال، لدى WeBank منتجان من القروض الصغيرة "Weirdai" و "Weiyedai" ، يستهدف كل منهما الأفراد والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، بحد إقراض يصل إلى 300000 يوان صيني (43000 دولار أمريكي) و 3 مليون يوان صيني دولار أمريكي (430,000 دولار أمريكي) على التوالي. في نهاية عام 2019، امتلك كل من MyBank WeBankبصفتهما بنوك الإنترنت الرائدة في الصين، أصولا إجمالية قدرها 42 مليار دولار أمريكي و20 مليار دولار أمريكي لكل منهما، وقروض غير مسددة بقيمة 23 مليار دولار أمريكي و 10 مليار دولار أمريكي على التوالي. مما جعل بنوك الإنترنت تساهم بشكل كبير في الشمول المالي من خلال عروض منتجات أكثر تنوعا وأدوات إدارة مخاطر دقيقة.

[1]-ماريو، تقرير فينتك، الابتكارات المالية التقنية، مرجع سبق ذكره، ص 39.

وتضم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما بين 55% و80% من مجموع العمالة في أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة. أما من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي فتبلغ نسبة 65% في اليابان 48%، في ألمانيا و45% في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتشكل المشاريع التي يعمل بها اقل من 100 عامل نسبة 98.2% من مجموع المنشآت، وتوظف 39.2% من مجموع الأيدي العاملة في الاقتصاد الأمريكي. بينما تشكل المشاريع التي يعمل بها اقل من 100 عامل نسبة 99.5%، وتوظف 58.7% من مجموع الأيدي العاملة في دول الاتحاد الأوروبي.[1]

تتمثل جهود الحكومة الصينية على الاعتماد بالأساس على الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الخدمات المالية والشكل الموالي يبين حصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استعمال خدمات التأمين بنسبة 62% مقابل 32% للولايات المتحدة الامريكية وبنسبة 26% في الجنوب أفريقيا أما المملكة المتحدة فلم تتجاوز نسبة 24% بينما حققت المكسيك نسبة 23% من شركات تكنولوجيا الخدمات المالية على غرار الدول الأخرى.[2] كما هو مبين في الشكل.

الشكل رقم (10): يوضح نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التكنولوجيا المالية لعام 2019

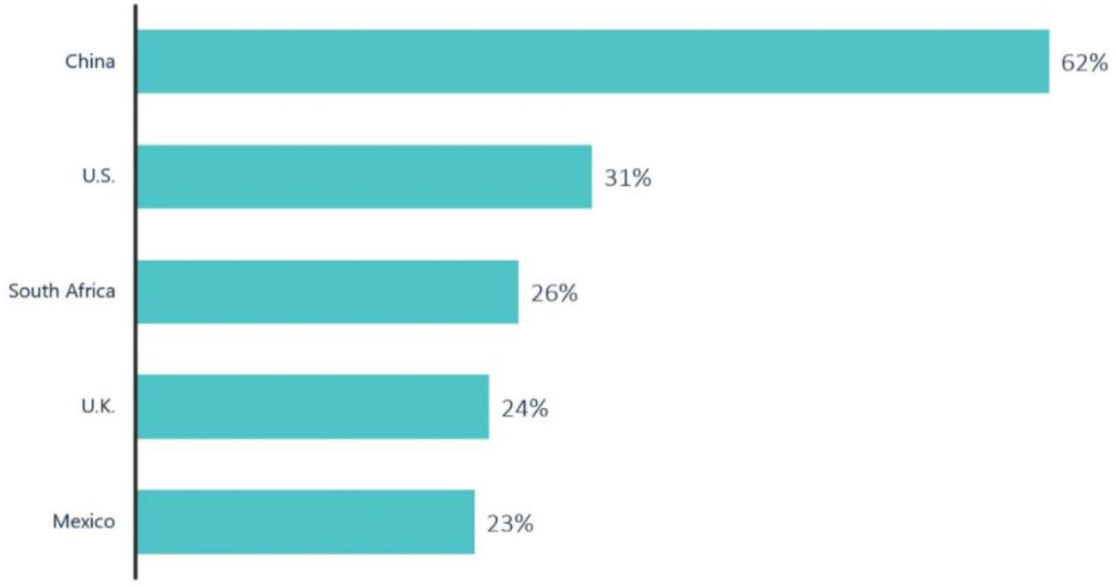

المصدر: يسعد عبد الرحمن وآخرون، التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز درجة الشمول، تجربة الصين نموذجا، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 04، العدد 01، ص 191.

[1]– سمير زهير الصوص، بعض التجار الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة، دار النشر السياسات والتحليل والإحصاء، وزارة الاقتصاد الوطني، 2010، ص 4.

[2]– يسعد عبد الرحمن وآخرون، التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز درجة الشمول، تجربة الصين نموذجا، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 04، العدد 01، 2023، ص 190.

المبحث الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تمكين الجزائر من الاندماج في التجارة الخارجية

تعتبر التكنولوجيا المالية أداة حيوية لتمكين الجزائر من الاندماج في التجارة الخارجية، حيث تسهم في تيسير العمليات المالية الدولية، وتعزز الشفافية والكفاءة في إدارة الأموال، وتمكن من تحليل البيانات المالية لفهم الاتجاهات السوقية وتوجيه الاستراتيجيات التجارية بكفاءة.

المطلب الأول: دور الحكومة الجزائرية في دعم وتطوير التكنولوجيا المالية

تسارع نمو صناعة التقنيات المالية الحديثة خلال الثلاثة أعوام الأخيرة نظراً لما تقدمه من فرص للنفاذ إلى التمويل، وتوفير مجموعة من المنتجات والخدمات المالية الرقمية بكلفة وجهد أقل وكذلك مصممة بشكل يتناسب مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع. كما اكتسبت زخماً دولياً كبيراً خلال عام 2020 بشكل عام وفي المنطقة العربية بشكل خاص، في أعقاب جائحة كورونا، من حيث تطور الأنظمة والتشريعات وحجم المعاملات والخدمات والمنتجات التي تم استحداثها مع متطلبات عدم التلامس وتزايد الحاجة إلى تنفيذ المعاملات عن بعد.[1]

في هذا الإطار تبنت الجزائر العديد من السياسات والاصلاحات، من حيث تعزيز الإطار المؤسسي، واستحداث المختبرات التنظيمية، وإنشاء مراكز التقنيات المالية الحديثة، إضافةً إلى تنمية الأطر التنظيمية سواء من حيث استحداث أو تعديل البنية التشريعية لتنمية الابتكارات المالية في إطار متوازن يحافظ على سلامة الصناعة المالية. حيث صدر القانون المتعلّق بالتجارة الإلكترونية في ماي 2018 والذي يسمح، على المدى المتوسط، بتواجد مكثف لمواقع التجارة الإلكترونية لقطاع السلع والخدمات وما ينتج عنه من استعمال واسع للدفع عبر الانترنت، حيث تم الترخيص، حتى نهاية ديسمبر، 2018 لـ 27 سبعة وعشرون موقع للتجارة الإلكترونية تعمل في مجال الخدمات.[2]

كما يُشار في هذا الإطار إلى توفر عدد من مقومات البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني من بينها إنشاء هيئة ضبط النقد الآلي (الإلكتروني)، واعتماد بنك الجزائر للآليات والمعايير المتعلقة ببطاقات الدفع الإلكتروني، وإنشاء هيئة للمقاصة ببنك الجزائر، إضافة إلى اعتماد البنوك على آليات الدفع الرقمي. ويُشار أيضاَ إلى أنه على الرغم من وجود عدد من شركات التقنيات المالية في الجزائر، إلا أن نشاطها

---

[1]– محمد أحمد لطفي وهدان، تأثير جائحة انتشار فيروش كورونا على أداء شركات التكنولوجيا المالية وخدمات الدفع بالبورصة – دراسة حالة شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكتروني، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 52، العدد4، 2022، ص 546.

[2]– بنك الجزائر، المرجع السابق، ص 103.

يقتصر على تصميم حلول وبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية وبريد الجزائر من أجل توفير خدمات رقمية لعملائهم، فيما لا يُسمح لهذه الشركات وفق الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حاليا العمل في مجال الدفع الإلكتروني.[1]

وفي هذا الإطار، أعلن الوزير الأول أن الحكومة الجزائرية وضعت برنامجا تشغيليا يهدف إلى تسريع تحديث نظام الدفع، بهدف توفير أكثر من 16 مليون بطاقة دفع بحلول عام 2024، وتركيب أجهزة الدفع الإلكتروني في أكثر من مليون مكان عمل، وتوفير أكثر من 10 آلاف بطاقة دفع للخدمات التجارية. استخدام أجهزة الصراف الآلي من 2016 إلى 2021 على النحو التالي.

الجدول رقم (5): يوضح نشاط السحب عبر الجهاز الآلي للفترة 2016-2021 الوحدة مليون دج

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي عمليات السحب	6868031	8310170	8833913	9929652	58428933	87722789
المبالغ الاجمالية لعمليات السحب	98.82	126.39	136.23	164.16	1073.00	1728.93
التطور السنوي لمبالغ السحب	-	%27.89	%7.78	%20.50	%553.63	%61.13

المصدر: إحصائيات تجمع النقد الآلي gie-monetique

تاريخ الاطلاع: 2024/05/7

يتضح من خلال الجدول أعلاه الارتفاع الكبير في نشاط السحب على جهاز الصراف الآلي خاصة في سنة 2020 بالتزامن مع جائحة كورونا والدفع أكثر نحو الصيرفة الالكترونية، حيث عرفت المبالغ الاجمالية تطورا بمعدل 553.63% عن سنة 2019.

على مستوى منصات البيع، ينبع الإطار القانوني الداعم لحلول التكنولوجيا المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع البيع بالتجزئة من قانون المالية 2020، والذي ينص على ضرورة توفير التجار لأدوات الدفع الإلكتروني وإتاحتها للمستهلكين بحلول 31 ديسمبر 2020. وعلاوة على ذلك، تشير المادة 27 من قانون التجارة الإلكترونية لعام 2018 إلى إمكانية إجراء المدفوعات من خلال منصات الدفع الخاصة بالبنوك المرخصة من قبل بنك الجزائر وإدارة بريد الجزائر للمعاملات التجارية المتصلة بمختلف

[1]- وكالة الأنباء الجزائرية APS، الدفع عبر الأنترنت: التوقيع على اتفاقية للتشغيل البيني بين النصتين النقديتين لبريد الجزائر والبنوك، 2021.
https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/118676-

محطات الدفع الإلكتروني عبر شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويلتزم جميع المتعاملين الاقتصاديين وتجار التجزئة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني للزبائن لدفع ثمن مشترياتهم باستخدام حساباتهم البنكية أو البريدية.

وتنص المادة 28 من نفس القانون على وجوب حماية المواقع الإلكترونية للموردين الإلكترونيين بنظام توثيق إلكتروني على منصة الدفع. وتنص المادة 29 من نفس القانون على أن منصات الدفع الإلكتروني تخضع لرقابة بنك الجزائر للتأكد من استيفائها لمتطلبات قابلية التشغيل البيني وسرية البيانات وسلامة وأمن تبادل المعلومات.[1] وفيما يلي تطور عمليات الدفع عبر منصات البيع في الفترة.

الجدول رقم (6): نشاط الدفع عبر أجهزة الصراف الآلي البيع للفترة 2021/2016

الوحدة مليون دج

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي عدد عمليات	65501	122694	190898	274624	711777	2150529
المبالغ الاجمالية لعمليات الدفع	444.50	861.77	1335.33	1916.99	4733.82	15113.24
التطور السنوي للمبالغ المدفوعة	-	%93.87	%54.95	%43.55	%146.94	%219.26

المصدر: إحصائيات تجمع النقد الآلي gie-monetique

تاريخ الاطلاع: 2024/05/7

وكما هو الحال مع أجهزة الصراف الآلي، أظهرت أجهزة نقاط البيع، كما هو موضح في الجدول أعلاه، نموًا كبيرًا على أساس سنوي، خاصة في العامين الماضيين، حيث بلغت معدلات النمو السنوية 146.94% و219.26% على التوالي، مما يعكس انتشار ثقافة الدفع الإلكتروني بين التجار والأفراد. في عام 2016، أدى إدخال "الهوية الرقمية" في الجزائر إلى تمكين المؤسسات المالية من التفاعل بكفاءة مع العملاء بما يتوافق مع متطلبات مكافحة غسيل الأموال وغيرها من متطلبات "اعرف عميلك".

وقد أدى تطوير واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة إلى تمكين مقدمي الخدمات المالية الرقمية من الوصول إلى البيانات من مجموعة من الأنظمة العامة والخاصة، مما أدى إلى تسريع الخدمات المالية وخفض تكلفتها دون المساس بالأمن والانتظام. كما تتيح الخدمات المالية الرقمية أيضًا نماذج أعمال جديدة

[1]- صندوق النقد العربي، تقرير مرصد "التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية" الاصدار الثاني للتقرير، 2020، ص16.

تمامًا للتخفيف من حدة الفقر: فمع دخول شركة جوميا إلى الجزائر وانضمامها إلى منصات محلية مثل Ouedkniss وBatolis وIdealForme، برزت منصات التجارة الإلكترونية الكبرى في الجزائر، كما يستخدم مشغلو الاتصالات قدرات الخدمات المالية الرقمية لتسهيل المدفوعات وتوفير خدمات الدفع حسب الاستخدام للطاقة الشمسية والتأمين والتمويل.[1]

الجدول رقم (7): يوضح نشاط الدفع عبر الأنترنت لفترة 2021/2016 **الوحدة مليون دج**

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي عدد عمليات الدفع	7366	107844	176982	202480	4593960	7821346
المبالغ الاجمالية لعمليات الدفع	15.00	267.99	332.59	503.87	5423.72	11176.47
التطور السنوي للمبالغ المدفوعة	-	%1686.6	%24.10	%51.49	%976.41	%106.06

المصدر: إحصائيات تجمع النقد الآلي gie-monetique

تاريخ الاطلاع: 2024/05/7

من الجدول أعلاه، يتضح من الجدول أعلاه أن المدفوعات عبر الإنترنت قد زادت بشكل ملحوظ، خاصة في العامين الماضيين، بسبب جائحة فيروس كورونا والحاجة الملحة لإجراء المعاملات المالية دون احتكاك أو اتصال مباشر بين الأفراد. وينعكس ذلك أيضاً في الأرقام والإحصائيات. نمت المدفوعات عبر الإنترنت بشكل مثير للإعجاب، من 4.59 مليون في عام 2020 إلى أكثر من 7.82 مليون في عام 2021، مع قيمة معاملات تجاوزت 11 مليار دينار، مقارنة بـ 5.42 مليار دينار في عام 2020، وبمعدل نمو سنوي يقدر بـ 106.06%.

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص الاستثماري في التكنولوجيا المالية

[1]- دوروثي، إيزابيل بوبار، كيف يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تتيح مسارا نحو الانتعاش الاقتصادي في الجزائر، مدونات البنك الدولي، 2024/04/28، متاح على الرابط:

https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria

تتدفق الأموال نحو قطاع التكنولوجيا المالية أكثر من المعتاد، فخلال الربع الثاني من العام الجاري سجل هذا القطاع رقما قياسيا من تمويل رأس المال الاستثماري بلغ حوالي 34 مليار دولار، مما يعني أن دولارا من كل 5 دولارات يستثمرها رأس المال المجازف هذا العام قد ذهب إلى التكنولوجيا المالية.

وذكرت مجلة "الإيكونيميست" البريطانية أن الصفقات تتميز بوتيرة سريعة. ويعتقد مزود البيانات "بيتش بوك" (PitchBook) أن شركات رأس المال المجازف باعت خلال هذا العام 70 مليار دولار من حصص الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية إلى حد الآن، أي حوالي ضعف ما كان عليه الرقم في عام 2020 بأكمله. وشاركت التكنولوجيا المالية في 372 عملية اندماج في الربع الأول، بما في ذلك 21 عملية اندماج بقيمة مليار دولار أو أكثر.

الشكل رقم (11): يوضح الاستثمارات العالمية في شركات التكنولوجيا المالية

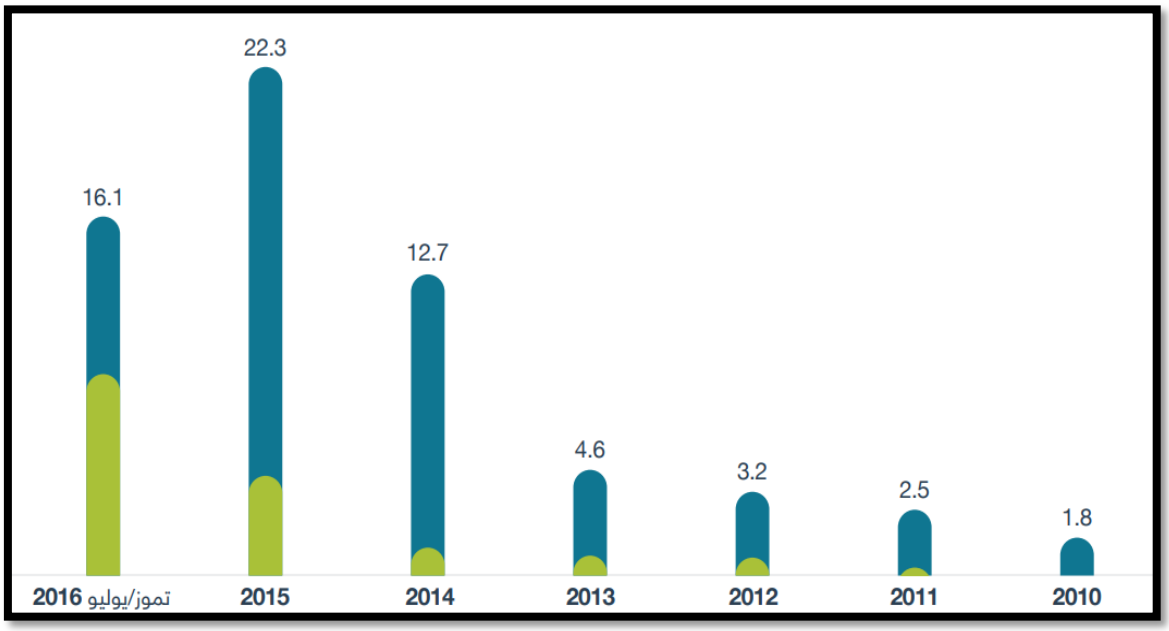

المصدر: تقرير التكنولوجيا المالية بالتعاون مع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تكنومالية، 2019، ص 8.

يعود ارتفاع الاستثمار في التكنولوجيا المالية بين عامي 2010 و2014 إلى ثلاثة مراكز –وادي السيليكون ونيويورك ولندن، وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة شكلت أكثر من 50% من جميع الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية في عام 2015، إلا أن حصة آسيا في الاستثمارات السنوية تضاعفت ثلاثة مرات من 6% في عام 2010 إلى 19% في عام 2015 جميع مناطق العالم الآن، تتواجد في مرحلة من المراحل الثلاثة لدورة التكنولوجيا المالية: بيئات حاضنة مستحدثة، بيئات حاضنة ناشئة، وبيئات حاضنة متقدمة.

الشكل رقم (12): يوضح النمو الإقليمي في استثمارات التكنولوجيا المالية

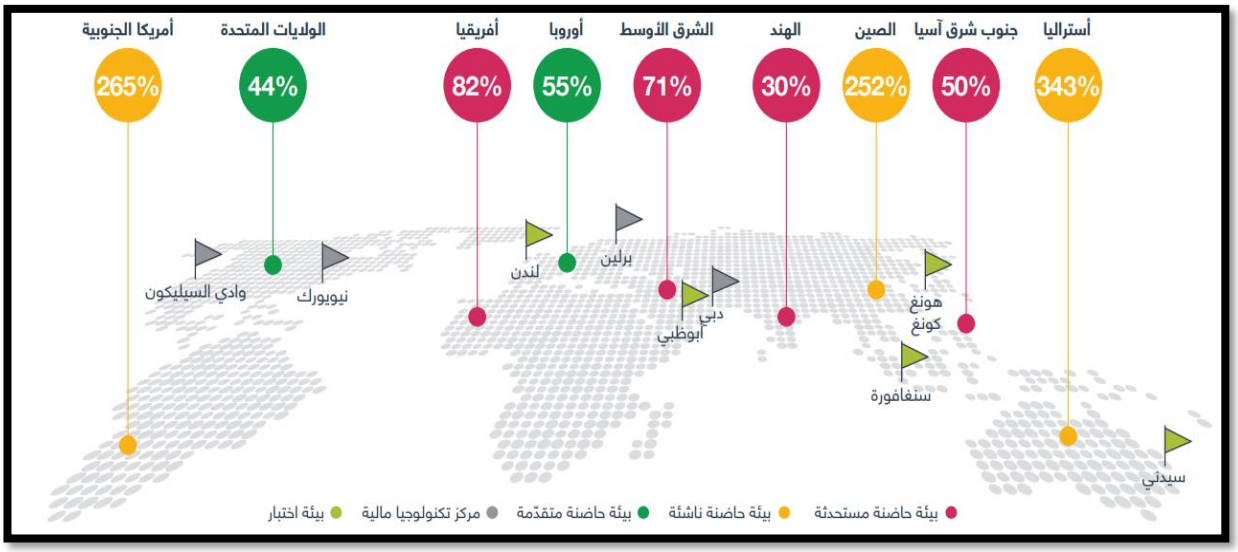

Source: IC Dowson and William Garrity Associates, EY, TechCrunch
تاريخ الاطلاع: 2024/05/7

المطلب الثالث: توصيات لتعزيز دعم وتطوير التكنولوجيا المالية في الجزائر

حققت الجزائر تقدما في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية وتطوير الخدمات المالية الرقمية، يمكن بذل المزيد من الجهد لزيادة الوعي بمنافعها وتحفيز نموها. ومن خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، مما سيتعزز الجزائر النشاط الاقتصادي وتسهل الحياة اليومية لمواطنيها، ويسمح لهم بزيادة أصولهم أو ضخ استثمارات إنتاجية.

لتعزيز دعم وتطوير التكنولوجيا المالية في الجزائر، يمكن اتخاذ عدة توصيات:

أولا: تشجيع الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا المالية: يجب تشجيع الشركات الناشئة والمبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية من خلال توفير بيئة مناسبة للاستثمار والدعم المالي والتقني.

ثانيا: تعزيز البنية التحتية الرقمية: ينبغي تحسين البنية التحتية الرقمية في الجزائر، بما في ذلك توسيع شبكات الإنترنت وتعزيز الأمان السيبراني، لضمان وصول الجميع إلى الخدمات المالية الرقمية.

ثالثا: تشجيع الابتكار وريادة الأعمال: يجب دعم الابتكار وريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية من خلال تقديم الدعم المالي والتشجيع على التعاون بين القطاعين العام والخاص.

رابعا: تطوير التشريعات والسياسات: ينبغي تحديث التشريعات والسياسات المالية لتوفير بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة للابتكار والتطور التكنولوجي في القطاع المالي.

خامسا: تعزيز التعليم والتدريب: يجب تعزيز التعليم والتدريب في مجال التكنولوجيا المالية، سواء للموظفين الحكوميين أو للمتخصصين في القطاع المالي، لضمان استيعاب التقنيات الجديدة والاستفادة القصوى منها.

سادسا: تعزيز التعاون الدولي: يمكن الاستفادة من التجارب الدولية وتبادل المعرفة والخبرات في مجال التكنولوجيا المالية من خلال التعاون مع الشركاء الدوليين والمنظمات الدولية المختصة.

سبعا: تعزيز الوعي والتثقيف المالي: يجب تعزيز الوعي والتثقيف المالي بين المواطنين والشركات حول فوائد التكنولوجيا المالية وطرق استخدامها بشكل آمن وفعال.

ثامنا: تعزيز التدريب والتطوير المهني: يجب تطوير برامج تدريبية وتعليمية لتأهيل الكوادر البشرية المختصة في مجال التكنولوجيا المالية، وتعزيز التعاون مع الجامعات والمعاهد التقنية.

من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن للجزائر تعزيز دعم وتطوير التكنولوجيا المالية، وبالتالي تعزيز مكانتها في الاقتصاد الرقمي العالمي وتعزيز اندماجها في التجارة الخارجية.

خلاصة:

تخلص في دراسة تجارب التكنولوجيا المالية العالمية إلى أن الابتكارات التكنولوجية في القطاع المالي التي قد أحدثت ثورة كبيرة في كيفية تقديم الخدمات المالية وإدارتها. من خلال استعراض أمثلة من مختلف البلدان، يتضح أن التكنولوجيا المالية أسهمت في تعزيز الشمول المالي، وتقديم حلول مبتكرة تسهم في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف.

مما تظهر الدراسة أن النجاح في مجال التكنولوجيا المالية يعتمد على تبني أفضل الممارسات العالمية، وتطوير بيئات تنظيمية مرنة، وتعزيز التعاون بين الحكومات والشركات الخاصة. من خلال التعلم من التجارب الدولية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

خاتمة

خاتمة:

إن دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة العالمية يمثل فرصة هائلة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل. لقد أثبتت التكنولوجيا المالية بقدرتها على تجاوز العقبات التقليدية التي تعيق الوصول إلى الخدمات المالية، أنها وسيلة فعالة لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من المشاركة في الأسواق العالمية. من خلال تقديم حلول مبتكرة مثل المدفوعات الرقمية، التمويل الجماعي، والتحويلات المالية عبر الإنترنت، تُسهم التكنولوجيا المالية في تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة وتحسين الشفافية.

كما أن التكنولوجيا المالية تفتح آفاقا جديدة للتجارة الإلكترونية، مما يتيح للشركات في الدول النامية الوصول إلى قاعدة عملاء أوسع عبر الحدود دون الحاجة إلى البنية التحتية التقليدية المكلفة. هذا الاندماج الرقمي يعزز من قدرة الدول النامية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير الصناعات المحلية، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي، علاوة على ذلك تلعب التكنولوجيا المالية دورا محوريا في تعزيز الشمول المالي، مما يضمن وصول الأفراد والمجتمعات المهمشة إلى الخدمات المالية الأساسية، وهذا التحول نحو التكنولوجي يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر من خلال تقديم أدوات مالية تتيح للأفراد إدارة مواردهم بفعالية أكبر.

ومع ذلك تحقق التكنولوجيا المالية الفوائد الكاملة، مما يتعين على الدول النامية التغلب على تحديات رئيسية مثل تطوير البنية التحتية الرقمية، تعزيز الأطر التنظيمية، وتوفير التعليم والتدريب المناسبين لتعزيز القدرات الرقمية لدى المواطنين. كما يجب على الحكومات التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية لإنشاء بيئة داعمة تضمن الحماية من المخاطر السيبرانية وتضمن النزاهة والشفافية في العمليات المالية.

في نهاية المطاف يتضح أن التكنولوجيا المالية ليست مجرد أداة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، بل هي جسر يربط الدول النامية بالاقتصاد العالمي، مما يتيح لها الاستفادة من الفرص التجارية الدولية وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار.

أولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهل على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول النامية المشاركة في التجارة العالمية.

أثبت الدراسة صحة الفرضية أن التكنولوجيا المالية تساهم بشكل كبير في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية من خلال توفير حلول رقمية مبتكرة وسهلة الاستخدام مثل المدفوعات الإلكترونية، التمويل

الجماعي، والتحويلات المالية عبر الإنترنت، مما يسهم في تخفيض التكاليف التشغيلية وتقليل الحواجز المالية، وهذا بدوره يسهل على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول النامية تجاوز القيود التقليدية المتعلقة بالتمويل والبنية التحتية، ويمكنها من الاندماج بفعالية أكبر في الأسواق الدولية والمشاركة في التجارة العالمية، ما يؤدي إلى زيادة فرص النمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة والشمول المالي في الدول النامية ودخولها للتجارة العالمية من بابها الواسع. تحقق الفرضية **الفرضية الثانية: تعزز التكنولوجيا المالية الشفافية والكفاءة في المعاملات التجارية، مما يقلل من التكاليف ويجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية.**

أثبت الدراسة صحة الفرضية أن التكنولوجيا المالية تعزز الشفافية والكفاءة في المعاملات التجارية مما يظهر بوضوح كيف تسهم هذه التقنيات في تقليل التكاليف وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية. من خلال توفير منصات مالية رقمية تعتمد على تقنيات البلوكشين والذكاء الاصطناعي، وتمكين التكنولوجيا المالية من تحسين الشفافية في العمليات المالية عبر توثيق جميع المعاملات بشكل آمن وشفاف، مما يقلل من مخاطر الاحتيال والفساد، هذا المستوى العالي من الشفافية يعزز الثقة بين الأطراف المعنية في المعاملات التجارية، مما يجعل بيئة الأعمال أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن استثمارات آمنة وموثوقة، حيث تساهم الاستثمارات الجديدة في خلق فرص عمل، تحسين البنية التحتية، ونقل التكنولوجيا والمعرفة. هذا التأثير الإيجابي المتبادل بين التكنولوجيا المالية والاستثمارات الأجنبية يعزز من قدرة الدول النامية على تحقيق التنمية المستدامة والشمول المالي، مما يساهم في رفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، مما يتيح لها اتخاذ قرارات مستنيرة وسريعة بناءً على معلومات دقيقة وحديثة. هذا يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة القدرة التنافسية للشركات في الأسواق العالمية. **الفرضية الثالثة: تدعم التكنولوجيا المالية تطوير منتجات وخدمات تجارية جديدة، مما يزيد من قدرة الدول النامية على المنافسة في السوق العالمية.**

أثبت الدراسة صحة الفرضية أن دعم التكنولوجيا المالية في تطوير منتجات وخدمات تجارية جديدة، مما يزيد من قدرة الدول النامية على المنافسة في السوق العالمية، ويكشف عنها تأثيرات متعددة الأبعاد التي تساهم في تعزيز الاقتصاديات الناشئة من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة مثل المدفوعات الرقمية، القروض الصغيرة، والخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة، مما تتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من التغلب على الحواجز التقليدية التي تعيق الوصول إلى التمويل والخدمات المالية المتقدمة. لكي تتيح للشركات تحسين كفاءتها التشغيلية، إدارة تدفقاتها النقدية بفعالية، وتوسيع نطاق أعمالها بسهولة أكبر، للزيادة

من قدرة الدول النامية على المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي، وتحسين مستويات المعيشة، وتحقيق نمو اقتصادي.

الفرضية الرابعة: تلعب التكنولوجيا المالية دورًا هامًا في تمكين المرأة والشباب في الدول النامية من المشاركة في التجارة العالمية.

أثبت الدراسة صحة الفرضية بفضل التقدمات التكنولوجية في القطاع المالي، يمكن للمرأة والشباب في الدول النامية الآن الوصول بسهولة إلى الخدمات المالية والمصرفية عبر الإنترنت، وهو ما يعزز من فرصهم في الاستثمار والتجارة. على سبيل المثال، يمكن للشباب الذين يملكون مشاريع صغيرة أو يرغبون في بدء مشاريع تجارية الوصول إلى التمويل من خلال منصات التمويل الجماعي عبر الإنترنت، وهو ما يساعدهم على تحقيق أعمالهم الريادية بشكل أسرع، مما يشكل بيئة تجارية أكثر شفافية وأمانا، مما يجذب المستثمرين ويزيد من ثقتهم في الأسواق الناشئة، وتزيد هذه الثقة من فرص الاستثمار والتجارة من تدفق رؤوس الأموال والتجارة الدولية.

الفرضية الخامسة: تُساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، مما يعود بالنفع على الدول النامية.

أثبت الدراسة صحة الفرضية تلعب التكنولوجيا المالية دورا بارزا في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، وهذا ما ينعكس إيجابا على الدول النامية بشكل عام، فعلى سبيل المثال، تسهل التقنيات المالية الحديثة مثل التحويلات النقدية الفورية والمدفوعات الرقمية التبادل التجاري بين الدول، وتقلل من تكاليف العمليات المالية والمصرفية الدولية. ومن خلال توفير آليات دفع آمنة وفعالة، تشجع التكنولوجيا المالية على زيادة حجم التجارة الدولية وتحفز على تبادل السلع والخدمات بين البلدان.

من الناحية الإقليمية تعمل التكنولوجيا المالية على توفير الوصول الشامل إلى الخدمات المالية في الإقليم، مما يدعم نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة ويعزز التبادل التجاري والاستثماري بين الدول النامية. وبفضل استخدام التكنولوجيا المالية، أصبح من الممكن للأفراد والشركات في الدول النامية الحصول بسهولة على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والمبادرات الاقتصادية، مما يعزز من النمو الاقتصادي ويحفز التطور في المنطقة.

ومن الناحية الدولية، تعمل التكنولوجيا المالية على تقريب الدول النامية من الأسواق المالية العالمية وتسهيل اندماجها في النظام المالي العالمي. فمثلا يمكن لمنصات التداول الإلكترونية والعملات الرقمية

تمكين المستثمرين والشركات من الوصول إلى الأسواق العالمية وتنويع استثماراتهم بشكل أفضل، مما يعزز من تقديم الفرص الاستثمارية للدول النامية ويزيد من جاذبيتها للمستثمرين الأجانب.

بشكل عام فإن تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي من خلال التكنولوجيا المالية من قدرة الدول النامية على النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة بشكل خاص والعالم بشكل عام.

ثانيا: نتائج الدراسة:

- كشفت الدراسة أن استخدام التكنولوجيا المالية يمكن أن يقلل من التكاليف الناتجة عن العمليات المالية والتجارية الدولية، مما يزيد من جاذبية المشاركة في التجارة العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.
- تسهم التكنولوجيا التالية في توسيع نطاق والوصول إلى الخدمات المالية في الدول النامية. من خلال توفير وسائل دفع إلكترونية ومنصات تمويل رقمية، يمكن للأفراد والشركات في هذه الدول الوصول بسهولة إلى الخدمات المالية اللازمة لإجراء التجارة الدولية.
- مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين شفافية وكفاءة العمليات المالية والتجارية الدولية، مما يسهم في بناء الثقة بين الأطراف المتعاملة وتقليل مخاطر الغش والتلاعب.
- دعم النمو الاقتصادي من خلال تمكين الشركات والأفراد من الدول النامية على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وزيادة مشاركتهم في التجارة الدولية، يمكن للتكنولوجيا المالية أن تدعم النمو الاقتصادي في تلك الدول.
- تسهم التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية في الدول النامية. من خلال توفير وسائل دفع إلكترونية ومنصات تمويل رقمية، يمكن للأفراد والشركات في هذه الدول الوصول بسهولة إلى الخدمات المالية اللازمة لإجراء التجارة الدولية.
- تمكنت التكنولوجيا المالية من زيادة الثقة في الأسواق المالية الدولية وتجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية، وتعزيز دورها في التجارة العالمية.
- تسهم التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق التواصل العالمي للشركات الناشئة والصغيرة في الدول النامية، مما يتيح لها الوصول إلى عملاء وشركاء تجاريين جدد عبر الحدود وبناء شبكات عالمية.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات:

بناء على دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة العالمية، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- تهيئة برامج تدريبية وتثقيفية للأفراد والشركات في الدول النامية حول فوائد واستخدامات التكنولوجيا المالية في التجارة الدولية، وتوفير الموارد الضرورية لتعلم واستيعاب تلك التقنيات.
- تطوير وتعزيز البنية التحتية الرقمية في الدول النامية لدعم التكنولوجيا المالية، بما في ذلك الوصول السريع إلى الإنترنت عالي السرعة والتطبيقات المالية الآمنة.
- دعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية في الدول النامية، سواء من خلال الاستثمار في الشركات الناشئة أو توفير برامج تشجيعية ومسابقات لتطوير حلول مالية مبتكرة.
- يجب على الحكومات تطوير التشريعات والسياسات المالية التي تدعم التكنولوجيا المالية وتحفز على التبادل التجاري الدولي بطريقة شفافة وآمنة.
- تعزيز التعاون والشراكات بين الحكومات، الشركات، والمؤسسات الدولية لتبادل المعرفة والخبرات في مجال التكنولوجيا المالية ودعم تطبيقها في الدول النامية.
- وضع وتنفيذ إطار قانوني وتنظيمي فعال لضمان سلامة وأمان العمليات المالية عبر الإنترنت، وحماية حقوق المستهلكين والشركات من المخاطر المحتملة.
- توسيع نطاق الشمول المالي في الدول النامية من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا المالية لتوفير الخدمات المالية للفئات غير المصرفية والمناطق النائية.
- تقديم الدعم الفني والتقني للشركات والمؤسسات في الدول النامية لتبني التكنولوجيا المالية وتطبيقها بشكل فعّال، وذلك من خلال توفير التدريب والاستشارات المتخصصة.
- تشجيع الابتكار والريادة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول النامية، من خلال تقديم الدعم المالي والمساعدة في تسهيل الوصول إلى الأسواق وتطوير الحلول المالية المبتكرة.

رابعا: آفاق الدراسة:

- دراسة تأثير تغيرات التطورات التكنولوجية الجديدة في الدول النامية.
- دراسة استخدام التكنولوجيا المالية في تطوير حلول جديدة وتطبيقها في الدول النامية.
- دراسة تأثير الأزمات والتقلبات الاقتصادية على استخدام التكنولوجيا المالية في الدول النامية وكيفية تعزيز استدامتها في ظل هذه الظروف.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالعربية

01: الكتب

2. بوعلاقة نورة، ختيري وهيبة، شركات التكنولوجيا المالية الناشئة – عرض بعض لتجارب–، الكتاب الجماعي: لتكنولوجيا المالية الابتكارات والحلول الرقمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2021.

3. سامي شريف، التحول الرقمي والشمول المالي– التكنولوجيا المالية غير البنكية، واقع وتحديات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 19 جويلية 2019.

4. سمير زهير الصوص، بعض التجار الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة، دار النشر السياسات والتحليل والإحصاء، وزارة الاقتصاد الوطني، 2010.

02: المجالات العلمية

2. أشرف إبراهيم عطية، تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد02، العدد02، 2021.

3. أمين حواس، فهم معجزة النمو الإقتصادي في الصين، مجلة دراسات وأبحاث العدد27، جوان 2017.

4. بلقلة براهيم وآخرون، واقع صناعة التكنولوجيا الكالية في الهند وكينيا، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، 2021.

5. بوقرة إيمان، واقع وآفاق الاشتمال المالي في الاردن، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد10، العدد2، 2018.

6. جواني صونيا، مريمت عدلية، دور التكنولوجيا المالية تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي– تجربة البحرين–، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد02، 2021.

7. حدوش شروق وآخرون، الخدمات المالية عبر الهاتف النقال M–PESA تجربة كينيا، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، التنويع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2021.

8. حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانوني والاقتصادية، المجلد08، العدد01، 2019.

9. حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع، تكنولوجيا المعلومات ... ثورة اقتصادية جديدة –دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشكال افريقيا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد03، 2018.

10. ريهام احمد ممدوح حسن، أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد50، العدد 04، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2020.

11. زواويد لزهاري، وتعسية حجاج، التكنولوجيا المالية لثورة الدفع المالي الواقع والآفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد03، 2017.

12. سالم محمد معطش العنزي، تأثير التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تعزيز جودة الخدمات المصرفية الإلكتونية بالبنوك الكويتية دراسة حالة، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 04، الجزء الثاني، 2023.

13. سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة أفاق علمية، المجلد11، العدد03، 2019.

14. سفيان قعلول، الوليد طلحة، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، مجلة دراسات اقتصادية (الصندوق النقد العربي)، العدد 71، 2020.

15. سميرة وآخرون، واقع وتحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، المجلد19، العدد02، 2022.

16. عاطف حسن– باحث مصرفي، استخدامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، 2021، مقال منشور في موقع إلكتروني: https://masrafeyoun.ebi.gov.eg.

17. عبد الحميد بن ناصر، راضية مصداع، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وانعكاساتها على القطاع المصرفي، مجلة (المدير)، المجلد 09، العدد03، 2020.

18. عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قراءة للتحديات والإمكانات، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد06، العدد01، 2021.

19. عمار ريم، عبد الرحمان رق الله العملات الافتراضية: النظرة التنظيمية والتحديات في التكنولوجيا المالية الناشئة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018.

20. عميروش إيمان، قمازي نجوم، مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي –دراسة تجربة دولة كيناي، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، 2023.

21. كرستين لاغارد، التكنولوجيا المالية: جني الثمار وتجنب المخاطر، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمي، العدد61، 2017.

22. كمال زواق، ثورة الاستثمار في صناعة التكنولوجيا المالية– حقائق احصائيات...فرص وتحديات، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد23، العدد01، 2020.

23. محمد أحمد لطفي وهدان، تأثير جائحة انتشار فيروش كورونا على أداء شركات التكنولوجيا المالية وخدمات الدفع بالبورصة – دراسة حالة شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكتروني، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 52، العدد4، 2022.

24. محمد عبد العليم صابر، التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية، مجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، المجلد1، العدد1، 2023.

25. منير الشاطر، أنور حسن عبد الله عثمان، تطورات التقنية المالية وتأثيرها على التعليم المالي الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد33، العدد3، 2020.

26. وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدو، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانوني والاقتصادية، المجلد07، العدد 03، 2018.

27. وهيبة عبد الرحيم، توجيهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للداسات القانونية والاقتصادية، المجلد8، العدد3، 2018.

28. يسعد عبد الرحمن وآخرون، التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز درجة الشمول، تجربة الصين نموذجا، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 04، العدد 01، 2023.

03: الرسائل الجامعية

1. بريش رابح، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الاسلامية، اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2 لونيسي علي، 2022–2023.

2. قوجيل محمد، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية –دراسة حالة دول إسلامية–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023.

3. مولودي عبد الغاني، الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي – دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية–، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالثLMD ، تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2021–2022.

04: المؤتمرات الدولية والوطنية

1. إلياس قشوط، إنصاف قسوري، الخدمات المالية الرقمية بالبنوك التجارية ودورها في تحقيق الشمول المالي، الجزء الثالث، كتاب المؤتمر العلمي الدولي حول: الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار، الجزائر، يومي 24–25 ماي 2021.

2. توات عثمان، التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي المصرفي– تجارب ودروس دولية للدول العربية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني التحول الرقمي و أثره على التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، مصر، 2021.

05: التقارير

1. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقار وآسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الاقليمي، اكتوبر 2017.

2. مجموعة البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي، أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية ـ وثيقة مرجعية، 19 سبتمبر، أيلول 2018.

3. الامارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد، الاستثمار في التكنولوجيا في دولة الإمارات العربية المتحدة.

4. تقرير التكنولوجيا المالية بالتعاون مع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تكنومالية، 2019.

5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2019 آفاق عالمية وتوجهات إقليمية، الأمم المتحدة، 2019.

6. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الاقليمي، أكتوبر 2017.

7. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019، يوم 2024/05/08، على الخط: http://www, imf-annual-report-2019

8. بيان صحفي 2018/11/10، أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية: خطة للاستفادة من فرص التكنولوجيا المالية بصورة ناجحة

9. صندوق النقد العربي، التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية- التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئو، الإصدار الأول لتقرير مرصد، يونيو 2022.

10. صندوق النقد العربي، تقرير مرصد "التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية" الاصدار الثاني للتقرير، 2020.

11. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نشر تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، أبوظبي.

12. مستقبل المالية، إعادة تعريف دور التمويل في عالم الثورة الصناعية الرابعة: كيف سيبدو قطاع المالية سنة 2030، مجلة البنك الإسلامي للتنمية، 2022.

13. المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية iosc، ملخص تنفيذي عن تقرير التكنولوجيا (Fintech)، 2017.

14. وكالة الأنباء الجزائرية APS، الدفع عبر الأنترنت: التوقيع على اتفاقية للتشغيل البيني بين النصتين النقديتين لبريد الجزائر والبنوك، 2021.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Adongo, L. E. (2015). Why FinTech developers should pay attention to the opening of MPESA's API, FSD Kenya Blog Post, Available Online Partech, Africa Tech Venture Capital Report: https://cdn-website.partechparners.

2. Attia, H, Financial Inclusion in the technology-led globalization age. Abu Dhabi: Arab Monetary Fund, 2020.

3. Beck, T. and Demirgus - Kunt, A, Access to Finance: An Unfinished agenda. æe World Bank Economic Review, 22 (3),2008.

4. Dedi Wibowo, RESEARCH PROPOSAL Faculty FPTT Research Title Determinant of Islamic Financial Technology Acceptance in Indonesia, universiti teknikal Malisia melaka, January 2021.

5. Fintech In Uganda Implications For Regulation; Cambridge centre for alternative finance; university of Cambridge; November (2018)
6. Gregor Dorfleitner, Lars Hornuf, Matthias Schmitt , Martina Weber, FinTech in Germany, Springer International Publishing AG, Switzerland, 2017.
7. IC Dowson and William Garrity Associates, EY, TechCrunch.
8. Leong, Kelvin; and Sung, Anna, FinTech (Financial Technology): What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way? International Journal of Innovation, Management and Technology, 9 (2), 2018.
9. Mwai Kibaki, A Globally Competitive and Prosperous Kenya,from: Kenya Vision 2030, 2007.
10. Pulse of Fintech Q4'17, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) February, 2018, p 20.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

1. موقع صندوق النقد العربي

https://www.amf.org.ae/ar/news/21-11-2023/sndwq-alnqd-alrby-ynzm-dwrt-n-bd-hwl-altqnyat-almalyt-alhdytht-wtzyz-ttbyqatha-fy ،

2. موقع البنك الدولي،

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/10/11/bali-fintech-agenda-a-blueprint-for-successfully-harnessing-fintechs-opportunities.

https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/118676−

3. أجندة مؤتمر بالي المالية، وثيقة مبدئية، 19 سبتمبر 2018، على الموقع الالكتروني :

http://documents.worldbank.org/curated/en/498821539097297657/130563-BR-PUBLIC-on-10-11-18-2-30- AM-Arabic-BFA-2018-Sep-Bali-Fintech-Agenda-Board-Paper.docx.12/04/2019.

4. إدواردو جورجيتي، ما أهمية التكنولوجيا المالية للشركات الناشئة في المنطقة، نوفمبر 2016.

https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/202203/IsDB_Finance%20Arabic % 2022JAN.pdf

5. دوروثي، إيزابيل بوبار، كيف يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تتيح مسارا نحو الانتعاش الاقتصادي في الجزائر، مدونات البنك الدولي،2024/04/28، متاح على الرابط:

6. https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria.
7. Insights , 2023 CB Insights. State of Fintech, Global 2022 recap. USA: CB
8. https://fastercapital.com/arabpreneur/

9. https://www.kfas.org/media/eeba5215-aef5-4931-af01-bf520699e760/nkrmjA/StudiesResearchers/Files/FinTech-Marmore Research Report, AR(New)V8.pdf,p10

10. Source :KPMG. (2023). Pulse of Fintech H2'22 Global analysis of fintech investment. KPMG. Retrieved 26/07/2023 from: https://assets.kpmg.com /content/dam /kpmg/xx/pdf/2023/02/pulseof-fintech-h2-22-web-file.pdf

11. Central Bank of Kenya & FSD Kenya. (2016). The 2016 FinAccess Household Survey on Financial Inclusion. Report - Nairobi, Kenya: FSD Kenya. Available Online: http://fsdkenya.org/publication/finaccess2016/

12. The World Bank. (2018). What Kenyas Mobile Money Success could mean for the Arab World0. from: https://www.worldbank.org.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): كيحول فريدة المولود(ة) بتاريخ: عام 1983 ب: بن مسرور

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 206411736 الصادرة بتاريخ: 2021/02/06 عن: بلدية محمد بوضياف

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية خلال السنة الجامعية: 2024/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة العالمية

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2024/05/29

التوقيع و البصمة

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
ونيابة عنه. عون رئيسي للإدارة العامة
نزعبد الكريم بشرى

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بلقندوز حصيرة المولود(ة) بتاريخ: 1980/07/06 ب: عين بوعريريج

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 204218099 الصادرة بتاريخ: 29487496 عن: بلدية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية خلال السنة الجامعية: 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان** : دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الدول النامية على الاندماج في التجارة العالمية

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2024/05/29

التوقيع و البصمة

.....

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه، عون رئيسي للإدارة المحلية
بزعبد الكريم بشرى

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة